الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون–تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية، علوم التسيير

شعبة: علوم مالية ومحاسبة.

تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

إعداد الطالبين:

الطالب بوشان عبد القادر

الطالب: دحماني علـــي

تحت عنوان:

إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية

دراسة حالة بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2010 – 2020

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

1-د. شريف محمد	**أستاذ محاضر-أ-**	**رئيسا**
2-د. بوسعيد محمد عبد الكريم	**أستاذ مساعد -ب-**	**مشرفا ومقررا**
3-د. بن صوشة ثامر	**أستاذ محاضر -أ-**	**مناقشا**

السنة الجامعية

2023-2022

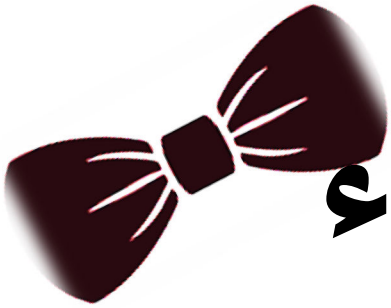

إ هـد ا ء

إلى الوالدين الكريمين

واللذين بفضلهما خلقت

وبرعايتهما ترعرعت وبنصائحهم عملت

وعلى طاعتهم حرصت أطال الله في عمرهما...أمين

إلى كل إخوتي وأفراد عائلتي والأهل والأقارب

إلى كل من مد لي يد العون خلال إنجاز هذا العمل.

إلى كل الأحبة الذين عرفتهم وأحببتهم في الله.

إلى كل من ساهم في تعليمي من عبر كل المراحل إلى حد الساعة إلى كل الأصدقاء في قسم العلوم التجارية وقسم علوم التسيير وقسم علوم الاقتصادية.

إليكم أهدي ثمرة هذا الجهد.

دحماني علي.

إهـدا ء

بعد السجود لله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى وعلى معروفه الذي لا ينقضي أبداً والذي تستقيم الأمور إلا أن يكون هو مدبرها.

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين

و اللذين بفضلهما خلقت

و برعايتهما ترعرعت و بنصائحهم عملت

و على طاعتهم حرصت أطال الله في عمرهما...أمين

إلى كل إخوتي و أفراد عائلتي و الأهل و الأقارب

إلى كل من مد لي يد العون خلال إنجاز هذا العمل.

إلى كل الأحبة الذين عرفتهم و أحببتهم في الله إلى الصديق – عزيز بوصافي الموجود بديار الغربة.

إلى كل من ساهم في تعليمي من عبر كل المراحل إلى حد الساعة إلى كل الأصدقاء في قسم العلوم التجارية و قسم علوم التسيير و قسم علوم الاقتصادية

بوشان عبد القادر.

شكر

الحمد لله فاطر السموات و الأرض و الصلاة و السلام على سيدنا و مولانا "محمد" أشرف المرسلين

أولاً شكرًا لله خالقي و خالق السموات و الأرض بقول أحد الشعراء:

أوليتني نعماً أبوح بشكرها *** وكفيتني كل الأمور بأسرها،

فلأشكرنّك ما حييت وإن أمت *** فلتشكرنّك أعظمي في قبرها.

الشكر للأستاذ الفاضل" بوسعيد محمد عبد الكريم "الذي لم يبخل كلما احتجنا له.

الشكر لجميع الأحبة والأصدقاء من قريب أو بعيد الشكر لكل أساتذة قسم العلو مالمالية و المحاسبة.

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
الإهداء	
الشكر والعرفان	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول : الإطار النظري لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.	
المبحث الأول: البنوك الإسلامية ومراجعة مخاطرها.	1
المطلب الأول : ماهية البنوك الإسلامية.	1
المطلب الثاني : المخاطر في البنوك الإسلامية.	8
المطلب الثالث : إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.	11
المبحث الثاني : أثر كفاية رأس المال على متغيرات الدراسة.	17
المطلب الأول: دراسة مؤشر كفاية رأس المال.	17
المطلب الثاني: دراسة مؤشرات المخاطر.	17
المطلب الثالث: دراسة مؤشرات العائد.	18
المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول الموضوع.	19
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.	19
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.	22
المطلب الثالث:ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة.	23
خلاصة الفصل	24

الفصل الثاني : دراسة تطبيقية حول بنك البركة الجزائري من 2010 إلى 2020.	
تمهيد	**25**
المبحث الأول: ماهية بنك البركة الجزائري.	**26**
المطلب الأول: لمحة عامة حول بنك البركة الجزائري.	**26**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري	**30**
المطلب الثالث: خدمات وأهداف بنك البركة الجزائري	**35**
المبحث الثاني: عرض البيانات وتحليل نتائجها .	**37**
المطلب الأول: عرضالبياناتوتحليلالوصفي.	**37**
المطلب الثاني: التحليلالاحصائيواختبارالفرضيات.	**41**
المبحث الثالث: تفسير النتائج.	**49**
المطلب الأول: تفسير نتائج نسبة كفاية رأس المال.	**49**
المطلب الثاني: تفسير نتائج مؤشرات المخاطر.	**49**
المطلب الثالث: تفسير نتائج مؤشرات العوائد.	**50**
خلاصة الفصل	**51**
الخاتمة	**52**
قائمة المراجع	**54**

قائمة الجداول

رقم الجدول	العناوين	رقم الصفحة
1	بياناتمتغيراتالدراسة.	37
2	الاحصائياتالوصفيةلمتغيراتالدراسة.	39
3	نتائجتقديرالانحدارالخطيالمتعددأثرمخاطرالسيولةومخاطرالائتمانومعدلالعائدعلىالاصولومعدلالعائدعلىحقوقالملكيةعلىنسبةكفايةراسالمال.	42
4	تقديرأثرمخاطرالائتمانعلىنسبةكفايةراسالمال.	44
5	تقديرأثرمخاطرالسيولةعلىنسبةكفايةراسالمال.	45
6	تقديرأثرالعائدعلىالأصولعلىنسبةكفايةراسالمال.	46
7	تقديرأثرمعدلالعائدعلىحقوقالملكيةعلىنسبةكفايةراسالمال.	47

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العناوين	رقم الصفحة
1	الهيكلالتنظيميلبنكالبركةالجزائري.	30
2	الرسمالبيانيلمتغيراتالدراسة.	38

قائمة الاختصارات

C	نسبة كفاية راس المال.
	مخاطر الائتمان.
	مخاطر السيولة.
I	معدل العائد على الأصول.
I	معدل العائد على حقوق الملكية.

مقدِّمـــة

المقدمة العامة

تمهيد:

تعتبر عملية إدارة المخاطر من أكبر التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية منذ بداية ظهورها واكتسبت هذه العملية أهمية ودورًا كبيرًا مع الوقت بانتشار البنوك الإسلامية في مختلف أنحاء العالم، وبما أنها أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الأجهزة المصرفية للعديد من الدول، بات لازمًا عليها الالتزام بتطبيق متطلبات ومبادئ إدارة المخاطر، وأخذت بعض الاعتبار الطبيعة الخاصة للمخاطر التي تتعرض لها دون غيرها من البنوك التقليدية مع الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية ومراعاة الأنظمة والقوانين المعمول بها في هذا المجال محليًا ودوليًا.

1) إشكالية الدراسة:

إن الإشكالية المراد دراستها تتمحور في:

- كيف يتم إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية باستخدام مؤشر كفاية رأس المال؟

ويمكننا طرح عدت تساؤلات ثانوية:

- كيف تؤثر مؤشرات المخاطر على مؤشر كفاية رأس المال؟
- كيف تؤثر مؤشرات العائد على مؤشر كفاية رأس المال؟

2) الفرضيات:

من خلال الإشكالية السابقة نتحصل على فرضيات التالية:

- البنوك الإسلامية أكثر عرضةً للمخاطر
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومتغيرات الدراسة.

3) أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كونها القطاع المصرفي الذي يعتبر عصب الحياة الاقتصادية بحيث أن تعثر البنوك الإسلامية يؤدي إلى انسداد اقتصادي لا محالة، لذلك فإن دراسة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية يساهم في زيادة المعرفة بهذا المجال الذي لا يزال جديدا في الدراسات وخاصة مع الظروف المالية والاقتصادية الراهنة سواءاً محلياً أو دولياً.

4) أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الآلية التي يتم من خلالها إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ونوضحها في نقاط التالية:

- ✓ إبراز كفاءة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

- ✓ معرفة أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية وكيفية إدارتها والحد منها.
- ✓ تبيان أهمية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية وبأنها عنصر فعال في الاقتصاد.
- ✓ معرفة مدى التزام البنوك الإسلامية بتطبيق معايير لجنة بازل.

5) أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

- ✓ زيادة انتشار البنوك الإسلامية في العالم.
- ✓ التوجه العام للدولة حول إنشاء البنوك الإسلامية
- ✓ زيادة إقبال على البنوك الإسلامية والابتعاد عن البنوك التقليدية.

6) منهجية الدراسة:

لقد تم استخدام منهجين لإعداد هذه الدراسة:

1_اعتمدنا في دراستنا على منهج الوصفي التحليلي الذي يلائم طبيعة الموضوع المدروس والذي يعتمد على جمع المعطيات التي تساعد على التحليل والوصول إلى معلومات دقيقة تمكننا من معرفة الأدوات والاساليب المتبعة لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

2_ إعتمدنا في دراستنا أيضا على منهج التحليلي القياسي وذلك من خلال الدراسة التطبيقية بحيث سوف يسمح لنا هذا المنهج بقياس مدى فاعلية إدارة المخاطر علي مستوى بنك البركة الجزائري من خلال بناء نموذج القياسي اقتصادي و بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي [EViews10] وذلك في ظل الفترة الدراسية [2010 _2020].

7) صعوبة الدراسة:

- ✓ قلة المراجع التي تدرس إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.
- ✓ تحفظ بعض المصارف على مختلف الوثائق والبيانات المطلوبة في الدراسة.

8) حدود الدراسة:

الحد الزمني: ويمثل فترة الدراسة الممتدة من 2010 إلى 2020.

الحد المكاني: ويمثل البنك الذي تمت على مستواه الدراسة وهو بنك البركة الجزائري.

9) هيكل الدراسة:

تم تناول هذه الدراسة من خلال فصلين رئيسيين وهما كالآتي:

الفصل الأول: ويمثل الإطار النظري للدراسة بحيث تطرقنا فيه إلى كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية وإدارة مخاطرها والذي يتضمن ثلاث مباحث وهي:

- البنوك الإسلامية ومواجهة مخاطرها وينقسم هذا المبحث بدوره إلى مطالب وهي:
  - ماهية البنوك الإسلامية.
  - المخاطر في البنوك الإسلامية.
  - إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.
- أثر كفاية رأس المال على متغيرات الدراسة وينقسم هذا المبحث بدوره إلى مطالب وهي:
  - دراسة مؤشر كفاية رأس المال.
  - دراسة مؤشر المخاطر.
  - دراسة مؤشر العائد.
- الدراسات السابقة حول الموضوع وينقسم هذا المبحث بدوره إلى مطالب وهي:
  - الدراسات السابقة باللغة العربية.
  - الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.
  - ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: ويمثل الفصل التطبيقي للدراسة حيث تطرقنا فيه إلى دراسة حالة بنك البركة الجزائري من خلال دراسة تأثير نسبة كفاية رأس المال على متغيرات الدراسة للفترة الممتدة من 2010-2020،وتضمن ثلاث مباحث أساسية:

- لمحة عامة حول بنك البركة الجزائري.
- دراسة إحصائية للمؤشرات وتحليل نتائجها.
- تفسير النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول:
الإطار النظري لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

المبحث الأول: البنوك الإسلامية ومراجعة مخاطرها.

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية.

1) تعريف البنوك الإسلامية:هناك عدد تعاريف للبنوك الإسلامية نذكر منها:

- أحمد نجار في كتابه"بنوك بلا فوائد" إن البنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت في الشريعة السماوية وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع وهي أجهزة تنموية اجتماعية مالية.
- البنوك الإسلامية: هي مؤسسات مالية مصرفية تعمل في مجال تجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي[1]
- إن البنك الإسلامي يمل منظمة مالية مصرفية وبذلك فهومنظمة تعمل في حقل المال أخذًا وعطاءً وإبداعًا وتوظيفًا، تمويلاً واستثمارًا هذا بجانب لالتزامها بأداء كافة الخدمات المصرفية المتعددة والمعروفة في مجال المصارف وهي مرتبطة بتسيير الأعمال التجارية للأفراد ومنظمات المجتمع[2]
- البنوك الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مصرفية لجمع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية[3].
- يروي عبد الحميد الغزالي أن المصاريف الإسلامية لا تقدم قروضًا بالمعنى المفهوم وإنما تمول المشروعات وتكون بالتالي شريكة في الربح والخسارة في إطار ما يسمى بعقد الشراكة.
- تعرف المصاريف الإسلامية على أنها هيئات مالية مصرفية تعمل وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية قال الله تعالى " وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا " (سورة البقرة الآية 275)[4].
- يعرف البنك الإسلامي بأنه ذلك البنك أوالمؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة [5]

---

[1] – عبد الله بن عبد الحق الحسين الطريقي، الإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك سعود، مؤسسة الجريبي للنشر والتوزيع، سنة2009، ص22.

[2] – عبد الحميد عبد الفتاح المغربي– الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، دار النشر مكتبة الملك فهد، الطبعة الأولى– سنة 2004،ص82.

[3] – شهاب أحمد سعيد لعزيزي، إدارة البنوك الإسلامية، عمان، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2012،ص15.

[4] – القرآن الكريم سورة البقرة، الآية 275.

[5] – عادل عبد الفضيل، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر–2007،ص397.

- ❖ كما عرفت بأنها منظمة مالية ومصرفية اقتصاديةواجتماعية تسعى إلى جذب الموارد من الأفراد والمؤسسات وتعمل على استخدامها الأفضل مع أداء الخدمات المصرفية المتعددة وتعمل على تحقيق العائد المناسب لأصحاب رأس المال، كما تساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع وتلتزم بمبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية للأفراد والمؤسسات مع مراعاة ظروف المجتمع[1]
- ❖ ومن خلال التعريفات السابقة فإن البنوك الإسلامية هي عبارة عن مؤسسات مالية تعمل وفقًا لأحكام الإسلامية وهدفها الرئيسي تحقيق التنمية الاقتصادية، والتكافل الاجتماعي في المجتمع.

2) **نشأة البنوك الإسلامية:** تعرضت الدول الإسلامية خلال القرنين التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين لحركة استعمارية غريبة أدت إلى فقدانها لسيادتها في كافة جوانب الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية... وهوما جعلها تابعة في نظامها الاقتصادي ومنظومتها المصرفية إلى الدول المستعمرة التي أدخلت إليها نموذج البنوك التقليدية التي تعتمد آلية سعر الفائدة في يسر نشاطها وفي معاملاتها المالية.

ومع بداية حركات التحرر وانتزاع الاستقلال في منتصف القرن العشرون، بدأت إلى صياغة وبدائللنظم والمناهج الغربية، وبدأت تظهر أفكار ودعوات وفتاوى تصنع أسعار الفائدة التي تتعامل بها المصاريف التجارية التقليدية في خانة الربا المحرم شرعًا، والذي يجوز بالمسلمين التعامل فيه، وأتت قرارات المؤتمر الإسلامي الثاني لمجتمع البحوث الإسلامية بالجامع الأزهر سنة 1965، بشأن المعاملات المصرفية تأكيدًا على أن سعر الفائدة هوالربا المحرم وتدعم هذا القرار بقرارات مجتمع الفقه الإسلامي سنة 1985.

وبدأت تتبلور فكرة بنوك بلا فائدة ربوية في العالم الإسلامي وتحققت مع إنشاء الدكتور أحمد النجار بنوك الادخار المحلية بمصر سنة 1963 الذي هدف إلى تحفيز الأفراد على المساهمة في تكوين رأس المال، الذي تم استخدامه في تمويل المشروعات، وتمتوزيع العوائد على المساهمين على أساس المشاركة في الربح أوالخسارة.

ثم جاءت تجربة إنشاء بنك ناصر الاجتماعي سنة 1971 على أساس عدم التعامل بالفوائد أخذًا وعطاء والتي كانت بمثابة البداية لتأسيس صرفة التقليدية بعد تجربة بنك ناصر الاجتماعي وتنامي الاتجاه الداعي لإنشاء مؤسسات مصرفية لا تعتمد الربا كأساس عملها، انتقل التأثير إلى مستوى حكومات الدول الإسلامية التي ترجمت هذا التأثير وتحقق ذلك سنة 1975 بتوقيع اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي أقر إتباع أحكام الشريعة الإسلامية في المادة الأولى من ميثاق تأسيسه .

[1] – عبد الحميد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية،(البنك الإسلامي للتنمية) جدة، المغرب، الطبعة الأولى، 2004 ص86.

إنهدف البنك الإسلامي هودعم للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وفي نفس سنة 1975 تم إنشاء مصرف مشارك آخر يتمثل في بنك دبي الإسلامي بالإمارات العربية، المتحدة والذي يمثل في نظر المتخصصين البداية الفعلية للعمل المصرفي الإسلامي.

توالت عمليات التأسيس البنوك الإسلامية فعلى خطى بنك دبي الإسلامي تم إنشاء بنك فيصل السعودي، بيت التمويل الكويتي وبنك فيصل المعري سنة 1977 وتم بعد ذلك إنشاء العديد من البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، حتى وصل عددها سنة 2005 إلى ما يقارب 300 مؤسسة منتشرة في 75 دولة بحجم أعمال يتجاوز 250 مليار دولار وبمعدل نموسنوي يقارب 15[1]

كما لجأت البنوك التقليدية إلى إنتهاج سبيل الصرفة الإسلامية من خلال:

- التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى نظام المصارف الإسلامية ومثل ذلك بنك الشارقة بالإمارات العربية سنة 2004 والبنك العقاري الكويتي سنة 2005، وبنك الجزيرة بالمملكة العربية السعودية سنة 2006.
- إنشاء أو تحويل فروع للعمل وفق نظام البنوك الإسلامية ومثال ذلك عمل البنوك العاملة بالمملكة السعودية سنة 2006.
- إنشاء أو تحويل فروع العمل وفق نظام البنوك الإسلامية ومثال ذلك عمل البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية كما يبلغ عدد فروع المعاملات الإسلامية للبنوك في مصر حوالي 200 فرع.
- إنشاء نوافذ للمعاملات المالية الإسلامية وهي منتشرة في عدد كبير من البنوك التقليدية.

وما يزيد من أهمية ظاهرة البنوك الإسلامية والدرجة التي بلغتها، فتح البنوك التقليدية، الغربية لفروع ونوافذ المعاملات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل مجموعة هونغ كونغ – شنغهاي المصرفية التي تقدم خدمات مالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية في معظم أقطار العالم تحت إدارة فرعها أمانة في دبي، وبنك ألمانيا DEVTSHE BANKوكذلكCITIBANM التي مصرف سيتي الإسلامي بالبحرين إلى جانب بنكUBS السويسري الذي يمتلك فرعًا إسلاميًا كذلك بالبحرين تحت اسم مصرف نوريبا NORIBAوغيرها من المصارف الغربية [2]

[1] – عزيروراشدة– محاضرة. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابن خلدون– تيارت.

[2] – عزيروراشدة– محاضرة. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابن خلدون– تيارت.

3) خصائص المصارف الإسلامية: لها جملة من الخصائص تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية وهي:

أ- عدم التعامل بالفوائد الربوية: أن أهم ما يميز البنك الإسلامي عن التقليدي استبعاده التعامل بالفائدة لاعتبار هذه لاعتبار هذه الأخيرة من قبيل الربا الذي أجمع الفقهاء عن تحريمه مراعاة منها لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بغرض تحقيق التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية في المجتمع وبدون هذه الميزة يصبح البنك كأي بنك آخر.[1]

ب- الاستثمار في المشاريع الشرعية: تسعى البنوك الإسلامية الاستثمار في مشاريع الحلال التي تحقق النفع للمجتمع وذلك من خلال اقتصادها الصيغ المشاركة العادلة التي تقوم على التعاون بين صاحب المال ولطالب التمويل في حالة ربح أوخسارة مما يجعل نشاطه مميزًا عن النظام التقليدي الربوي الذي يسعى إلى تحقيق أعلى سعر فائدة ممكن دون اهتمام بطبيعة المشاريع ان كانت نافعة أوضارة للإنسان.

فلا يجوز شرعًا تقديم أي تمويل لمشروع منتج سلعًا أوخدمات محرمة، بمعنى أنه لا يجوز القرض لمعصية أومصنع للخمور، فهوتمويل بضوابط دينية شرعية مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامي.

ت- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: يعتبر تحقيق التنمية الاقتصادية مطلبًا توليه البنوك الإسلامية اهتمامًا بالغًا وتسعى إلى تحقيق ذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية حقيقية تتوقف مع الضوابط الشرعية وتساهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي مراعية في ذلك البعد الاجتماعي من خلال تلبية حاجات فعلية للمجتمع فتكون بذلك قد حققت العائد المادي والاجتماعي على حد السواء [2] .

ث- الطابع العقائدي: إن البنوك الإسلامية، تقوم على إتباع أحكام الشريعة الإسلاميةوبالتالي جميع أعمالها تكون محكومة بما أحله الله، وهذا يدفعنا إلى استثماروتمويل المشاريع التي تحقق خير للبلادوالعباد وتتقيد في ذلك بقاعدة الحلال والحرام.

ويترتب بهذه الخاصية أن تتحرى المصارف الإسلامية التوجيهات الدينية عن جميع أعمالها وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم [3]

4) أنواع البنوك الإسلامية:

يمكن تقسيم البنوك الإسلامية إلى عدة أنواع وذلك وفقًا لعدة أسس على النحوالتالي:

---

[1] – محمد الطاهر قادري، المصاريف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسين للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،2014، ص29

[2] – محمود حسين صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر عمان- الأردن، 2001، ص92.

[3] – حربي محمد العريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية الطبعة الأولى دار وائل للنشر عمان- الأردن، 2010، ص95.

أ- **وفق المجال الجغرافي**: وفق هذا الأساس على تقسيمها إلى بنوك محلية النشاط وأخرى دولية النشاط، الأولى ذات النوع الذي يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها وتمارس فيها نشاطها والثانية التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد إلى خارج النظام المحلي.

ب-وفق المجال الوظيفي: هناك عدة أنواع وهي:

1. بنوك إسلامية صناعية: هي التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية.
2. بنوك إسلامية زراعية: التي يغلب على توظيفاتها اتجاهها للنشاط الزراعي.
3. بنوك الادخار والاستثمار الإسلامي: تعمل على نطاقين، نطاق بنوك الادخار وصناديق الادخار مهمة هذه الصناديق جمع المدخرات من المدخرين بهدف تعبئة الفائض النقدي الموجود لدى الأفراد.
4. بنوك إسلامية تجارية: تتخصص في تقديم التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجارة وفق الأسس والأساليب الإسلامية.
5. بنوك تجارة الخارجية: تعمل على تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين الدول ومعالجة الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها قطاعات الإنتاج في الدول الإسلامية.

ت- وفقًا لحجم النشاط: تنقسم حسب هذا المعيار إلى ثلاث أقسام.

1. بنوك إسلامية صغيرة الحجم وهي بنوك محدودة النشاط يقتصر نشاطها على الجانب المحلي فقط وتعمل على جمع المدخرات وتقديم التمويل القصير الأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات ومتاجرات وتنقل فائض مواردها إلى البنوك الإسلامية الكبيرة.
2. بنوك إسلامية متوسطة الحجم: هي بنوك ذات الطابع قومي وتكون أكبر حجم في النشاط وأكبر من حيث العملاء وأكثر اتساعًا من حيث النطاق الجغرافي وهي محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.
3. بنوك إسلامية كبيرة الحجم: يطلق عليها البعض بنوك الدرجة الأولى وهي من الحجم الذي يمكنها من التأثير على السوق النقدي، ولديها من الإمكانيات التي تؤهلها لتوجيه السوق وتملك بها فروع في أسواق المال والنقد الدولية.[1]

5) أهداف البنوك الإسلامية: هناك عدة أهداف تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها وهي:

[1] - https://elearn.univ-oran1dz تاريخ الاطلاع 2023/03/12، ساعة الاطلاع 15:43.

1. إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والبنكية: حيث تهدف المصارف الإسلامية إلى تحقيق منهج الله على أرضه فيما يختص بالمعاملات المالية والبنكية وذلك من خلال:
   - ✓ الالتزام بالقواعد والمبادئ الإسلامية في المعاملات البنكية والمالية
   - ✓ الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في المعاملات البنكية والمالية من خلال هي أولاً ثم النصح والإرشاد للأفراد المجتمع بإبداع السلوك الإنساني في استثمار وتوظيف أموالهم [1]
   - ✓ تنمية القيم العقائدية والأخلاقية، في المعاملات وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.
2. تحقيق آمال وطموحات أصحاب البنك والعاملين فيه: ان المساهمين في البنكالإسلامي يقومونباستثمار أموالهم بأسلوب شرعي إضافة إلى أن العاملين فيه يقومون بأعمال يصرحون فيها على مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن للبنوك الإسلامية أن تحقق هذا إذا تمكنت من الوصول إلى:
   - ✓ تقديم الخدمات البنكية بجودة عالية للعملاء وقدرته على جذب العديد منهم بتقديم الخدمات البنكية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.
   - ✓ تنمية الموارد البشرية حيث تعد هذه الأخيرة العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في البنوك بصفة عامة.
   - ✓ موقف معزز في السوق البنكية وتكوين سمعة طيبة عن البنك وتحقيق الانتشار الجغرافي لوحداته والعمل على زيادة عدد المتعاملين معه [2]
3. تحقيق التنمية الاقتصادية وتساهم البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:
   - ✓ تحريك الطاقات الكامنة في المجتمع للوصول إلى أقصى إنتاجية ممكنة.
   - ✓ تشجيع الاستثمارات ومحاربة الاكتناز من خلال إيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار يتناسب مع الأفراد والشركات [3]أي إيجاد البدائل لأولئك الذين يرفضون الربا.
   - ✓ العمل من أجل إبقاء رؤوس الأموال داخل الوطن، وبالتالي ازدياد الاعتماد على الموارد والإمكانيات الذاتية الأساسية، التي توظف داخل البلدان الإسلامية.

---

[1] – عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى، 2004، ص89.

[2] – عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، نفس المرجع ، ص90.

[3] – مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصارف الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير–جامعة مصر الدولية، مصر، 2006-2008 ص22

- ✓ إلغاء الفوائد الربوية وتخفيض تكاليف المشاريع مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار وبالتالي خلق فرص عمل جديدة أوانخفاض معدل البطالة وزيادة الدخل الوطني.

4. تحقيق التكافل الاجتماعي: تهتم المصارف الإسلامية بتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال:

- ✓ يحقق المصرف الإسلامي التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بمختلف السبل، وخاصة من خلال صناديق الزكاة التي تمول عن طريق الموارد المتعددة والتي يتمثل أهمها في الزكاة المفروضة شرعًا على رأس مال البك وأرباحه إضافة إلى زكاة أصحاب حسابات الاستثمار الذين يفوضون المصرف في إخراجها من أرصدتهم نيابة عنهم هذا إلى جانب الصدقات والتبرعات والهبات التي يتلقاها من الأفراد والمنضمات [1]
- ✓ توجه المصارف الإسلامية هذه الموارد إلى قنواتها الشرعية، في صورة نقدية، وعينية لمختلف الجهات والأفراد المشخصين في الفقراء والمساكين والمساجد والجمعيات الخيرية..الخ.
- ✓ فضلاً عن اهتمام إدارة المصارف بالقروض الحسنة الإنتاجية والاجتماعية العينية والنقدية والمساهمة في المشروعات الاجتماعية التي لا تهدف إلى الربح .
- ✓ إن هذه الأنشطة الاجتماعية التي ينفرد بها المصرف الإسلامي بأدائها تساعد على تحقيق التكافل الاجتماعي بين الأفراد المجتمع وتدعيم البنية الاجتماعية المحيطة به.

[1] – عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، الطبعة الأولى، 2004 ص93

المطلب الثاني: المخاطر في البنوك الإسلامية.

1) **تعريف مخاطر البنكية:** هناك مجموعة من التعارف تدعومنها:

- هي الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين.[1]
- أوهي حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال للمقرضة أوتحصيل أرباح مستقبلية متوقعة.
- وعلى الرغم من تعدد التعريفات إلا أنها تؤدي إلى معنى واحد وهووقوع خسائر غير محتملة الحدوث في المستقبل ومن هنا نعرف المخاطر على أنها حالة عدم من عدم التأكد من وقوع خسائر مستقبلية غير محتملة في ظل الدراسة على المعلومات المتاحة وعدم الوصول إلى تنبؤات دقيقة إلى وجود درجة من الخطر على المنشأة.

2) **المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية:** تتعرض المصارف الإسلامية إلى مخاطر عديدة منها:

- **مخاطر الائتمان:**يعد منح الائتمان من الأنشطة الأساسية في أغلب المصارف والتي يواجه المصرف بسببها العديد من المخاط، ومخاطر الائتمان ترتبط بالطرف الآخر (الزبون) والوفاء بالتزاماته في موعدها، وقد يكون عدم وفاء الزبون (المدين) بالتزاماته تجاه البنك في موعدها عائدًا إلى عدم قدرته على الوفاء أوعدم رغبته بالوفاء، ويتولد عن ذلك خسارة كلية أوجزئية لأي مبلغ مقترض إلى الطرف المقابل، والمخاطرة الائتمانية أهمية قصوى من حيث أهمية الخسارة المحتملة [2]

- **مخاطر سعر الفائدة:**

يتعرض البنك لخطر سعر الفائدة عن حدوث تقلبات في السعر، إذ يعرف هذا الخطر بالخسارة المحتملة للبنك والناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، ويتمثل في مدى حسابية، التدفقات النقدية سلميًا للتغيرات التي تطرأ على سعر الفائدة.

- **مخاطر أسعار الصرف:**

وهي مخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات العكسية، المحتملة في أسعار صرف العملات أوفي مراكز المحتفظ بها من تلك العملات فإذا كان البنك يحتفظ بموجودات من عملة معينة أكبر من المطلوبات من نفس العملة فإن

[1] – شيخ محمد زكرياء "عمليات الائتمان والمخاطر البنكية(دراسة مقارنة)" أطروحة دكتوراه في العلوم في القانون الخاص.فرع قانون الأعمال المقارن، جامعة وهران2، محمد بن أحم، كلية الحقوق والعلوم السياسي، 2016-2017، ص168.

[2] – مختار مصطفى، م مخاطر تمويل في مصاريف إسلامية، مذكرة ماجستير في علوم إقتصادية جامعة يوسف بن خدة، سنة 2008-2009، ص83.

الخطر هنا يمكن في انخفاض سعر الصرف وإذا كان المطلوب العكس أي المطلوبات من الموجودات منها فإن الخطر يمكن في ارتفاع سعر الصرف لهذه العملة[1].

- **مخاطر التشغيل:**

تكون مخاطر التشغيل نتيجة الأخطاء البشرية أوالفنية أوالحوادث وهي مخاطرة الخسارة البشرية أوغير مباشرة الناتجة عن عوامل داخلية أوخارجية وتعود العوامل الداخلية إما عدم كفاية التجهيزات أوالأفراد أوالتقنية والمخاطر البشرية تكون بسبب عدم الأهلية، ومخاطر فنية تكون من الأعطال التي تصيب أجهزة الاتصالات والحاسوب أما مخاطر العمليات تحدث بسبب أخطاء في مواصفات النماذج وعدم الدقة في التنفيذ [2]

- **مخاطر السيولة:**

وقد ينشأ هذا الخطر للأسباب التالي:

- عند تعذر تحويل الأصول إلى نقدية من طرف البنك.
- إذا كان هناك اختلال في أحد جانبين الميزانية المالية للبنك من ناحية النقدية (السيولة)
- إذا كان هناك فائض لمدة طويلة يعني أن البنك لا يشغل السيولة ليولد أرباحًا وإذا كان عجز في السيولة يعني على البنك البحث لمصادر تمويل وسد العجز [3]

- **مخاطر السوق:**

هوالخطر الذي ينتج عن تغيرات في السوق نتيجة التغيرات في أسعار الصرف والسلع والأسهم، مما يؤثر على القيمة الاقتصادية للموجودات المختلفة المعروضة للبيع والشراء والإجارة في عقد المرابحة والإستصناع والمجارة والسلم مما يعرض عوائد البنك للتقلب لأنها مرتبطة بأسعار هذه السلع في السوق مما يزيده هذه المخاطرة تأثيرًا على البنك الإسلامي [4]

[1] – العراف فائزة، مدخل حديثة وإدارة مخاطر تشغيلية، مجلة علوم اقتصادية وتسيير والعلوم تجارية، جامعة ميلة،عدد7، سنة 2008 ص186

[2] – الأخضر القليلي وحمزة غربي، إدارة مخاطر في بنوك إسلامية، ملتقى أسس وقواعد نظرية مالية إسلامية، مسيلة، سنة 2012 ص108.

[3] – بريكي عبلة، فرج شعبان، إدارة مخاطر في بنوك إسلامية، مجلة أكاديمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية، البويرة، عدد39، سنة2008،ص05.

[4] – بريكي عبلة، فرج شعبان، نفس المرجع ،ص06.

3) **أسباب نشوء المخاطر البنكية:** تتعرض البنوك والمؤسسات المالية لمجموعة من المخاطر التي قد تود أسبابها إلى المحيط العام الذي تعمل فيه هذه البنوك وإلى نوعية عمل البنك في حد ذاته وهناك سببين لنشوء المخاطر البنكية وهما:[1]

أ- **أسباب متعلقة بالبيئة الداخلية:**

- نقص الاهتمام بتحديد وتحليل مخاطر القروض بشكل موضوعي وعدم إتباع المنهجية الموضوعية من قبل البنك عند دراسة المعاملة الائتمانية كل على حدا، أي كل ملف له وضعية الخاصة، كما يجب أن يتم ذلك ضمن السياسة الائتمانية العامة للبنك وعدم تجاوزها.
- الخطأ في تقدير الضمانات، وعدم المتابعة والمراجعة الدورية للضمانات القائمة، فالبنك غير ملزم فقط بطلب الضمانات من العميل بل يجب عليه أن يحرص على ملائمتها طول مدة القرض.
- قد يسمح البنك للمقترض باستخدام مبلغ القرض دفعة واحدة وبشكل خاص القرض.
- عدم قيام إدارة القرض في البنك بتحديد وخصم العرض من القرض المطلوب.

ب- **أسباب متعلقة بالبيئة الخارجية:** هناك العديد من أسباب المخاطر البنكية والراجعة للبيئة الخارجية وهي تعتبر من الأسباب التي تخرج عن إرادة البنك المقترض وهي:

- ضعف أنظمة الرقاب لخارجية.
- عدم الاستقرار الأمن والسياسي.
- عدم الاستقرار القانوني، وتغيير غير متوقع في التشريعات والأنظمة التي تؤثر في قدرة العميل على توليد الأرباح والتدفقات النقدية بطريقة لا يمكن توقعها.
- ومنها ما هوراجع للوضع الاقتصادي العام بحيث يتراجع الأداء الاقتصادي العام بسبب الانكماش أوالركود.
- وقد تتعلق بالقوة أوالأحداث المفاجئة سواء بصفة عامة أوتخص الزبون أوالبلد.

المطلب الثالث:إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

[1] – محمد داود عثمان، وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر ناشرون وموزعون ، عمان، الأردن2013ص 405-406.

1) **تعريف إدارة المخاطر**: تعرف إدارة المخاطر بأنها تحديد وتحليل والسيطرة على المخاطر التي تهدد الأصول أوالقدرة الإدارية للمشروع.

- كما تعرف أيضًا بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المتوقعة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال البنك ووضع الخطط المناسبة لما يلتزم وما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أولكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يكن بالإمكان القضاء على مصادرها.[1]
- ويرى(Behader ;May.catry) بأنها كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الأثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في الحدود الدنيا.
- وتعرف إدارة المخاطر على أنها العملية التي يتم من خلالها إدارة المؤسسة التي تستخدم طرق عملية للتعامل مع المخاطر ووضع طرق وإجراءات من شأنها تقلل من إمكانية حدوث الخسائر.
- ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن إدارة المخاطر يقصد بها الأساليب والعمليات التي يمكن إتباعها للتعرف على سياسات العمل وتحديد المخاطر المحتملة وفهم طبيعتها وطرق السيطرة عليها [2]

2) معايير اتفاقية بازل لإدارة المخاطر.

الفرع الأول: معايير اتفاقية بازل لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

أ- معيار كفاية رأس المال وفق بازلI:

بموجب هذا المعيار تم وضع نسبة عالمية لكفاءة رأس المال تستند إلى ترجيح الأصول حسب درجة خطورتها وحددت هذه النسبة ب 8% على أن يتم تطبيقها اعتبارا من نهاية عام 1992.[3]

أصدرت لجنة بازل في يوليو 1988 وثيقة تسمى «التقارب الدولي في قياس رأس المال ومعيار رأس المال».

وتضمنت لجنة بازل **I** الأجزاء التالية:

مكونات رأس المال التنظيمي: وهو رأس المال الواجب الاحتفاظ به بناءا على تعليمات الجهات الرقابية لتغطية المخاطر الرئيسية ويتكون من شريحتين:

---

[1] – صادق رشيد السمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار البازوري، الأردن،2013 ص 48-49.

[2] – حنان محمد المعيرفي ومحمد رضوان عبد العزيز، إدارة المخاطر في المصاريف الإسلامية، مجلة الرسالة رقم 2600-8394 الصادرة سنة 2017، ص54.

[3] أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية (دراسة تحليلية –تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية)، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص 251.

- **الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي:** وهو الأموال المقدمة من المساهمين والاحتياجات المعلنة.
- **الشريحة الثانية: رأس المال المساند:** (الأموال التكميلية) ويتمثل في الاحتياطات غير المعلنة واحتياطات إعادة تقييم الأصول، مخصصات مكونة لمواجهة أي مخاطر عامة غير محددة.

ب- معيار كفاية رأس المال وفق بازلII:

تعد اتفاقية بازلIIالتي صدرت عام 2004 حصيلة مقترحات لجنة بازل التي تم تقديمها في1999 وقد أخذ اتفاق بازل II في الحسبان ان يتم تعديل معيار الحدود الدنيا لكفاءة رأس المال السابق بحيث يتضمن التعديل تقديم حوافز للبنوك ذاتها للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر وأن تتوسع أهداف رقابة السلطات الرقابية لضمان استقرار القطاع المالي ككل وليس فقط استقرار القطاع المصرفي وما يتضمنه من ضمان الكفاءة الإدارية والسلامة المالية لكل بنك على حدى.[1]

ويتضمن معيار بازل II لكفاية رأس المال الدعائم التالية:

الدعامة الأولى: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال.

الدعامة الثانية: المراجعة الاشرافية.

الدعامة الثالثة: انضباط السوق.

ث- معيار كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل III:

إن الأزمة المالية لسنة 2008 التي مازال العالم يعيش تبعاتها حتى اليوم، والتي تسببت فيها البنوك، استدعت إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل هذه الأخيرة، وذلك بوضع قيود أكثر صرامة عليها للحد من حدوث أزمات وتقلبات مالية في العالم مستقبلا.

بعد فشل اتفاقية بازل II من حماية النظام المصرفي من الانهيارات وإفلاس البنوك خاصة عقب الأزمة العالمية لسنة 2008(أزمة الرهن العقاري) قامت لجنة بازل بإعادة النظر لاتفاقيتها الثانية لتعديلها وتحسينها لتخرج في الأخير باتفاقية بازل الثالثة كمقترحات أولية في ديسمبر 2009 ثم صدرت كصيغة نهائية عقب اجتماع محافظي

[1] ناصر سليمان، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية في ظل التغيرات الدولية الحديثة، مكتبة الرياض، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، الجزائر، 2006، ص 332.

البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء ال27 للجنة بازل بعد توسيعها وذلك في مقر اللجنة ببنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية في 12 ديسمبر 2010.[1]

توصلت لجنة بازل في بداية جويلية 2010 إلى عقد اتفاقية جديدة سميت ب "بازل III " حيث أعادت صياغة كل من مفهوم رأس المال والسيولة. إن المعايير الجديدة التي وضعتها اللجنة تضمنت الزيادة في الحد الأدنى لرأس المال المطبق على البنوك وهذا من أجل تعزيز صلابة الجهاز المصرفي ضد الأزمات، كما أن اتفاقية الجديدة تعتبر عنصر هام من برنامج خاص وضعه مجلس الاستقرار المالي (CSF) بهدف تأسيس نظام مالي قوي ومرن أمام فترات الضغط، وجاءت كنتيجة لما خلفته الأزمة المالية العالمية حيث كشفت عن وجود عدة نقائص على مستوى البنوك في إدارة المخاطر، وفي الإجراءات المتبعة من أجل المراقبة والمراجعة...الخ ،كما أكدت الأزمة على ضرورة تواجد نظام رقابي فعال وقادر على ضمان التنفيذ الكامل لقوانين الحيطة والحذر لتجنب مشكلة المخاطر المعنوية التي تتواجد في البنوك الكبرى وتشجيع التطبيق الصارم لإدارة المخاطر والحصول على المعلومات الجيدة والصحيحة الخاصة بالعملاء فبالنسبة لوجهة نظر caruana jaime 2010 في ما يخص كفاية رأس المال الجديدة يرى أنها تملك تأثير ايجابي على الأعمال المصرفية لأنها:

- تحسن من نوعية بنية وشفافية قاعدة رأس مال المصرف.
- ترفع نسبة كفاية رأس مال البنوك.
- تخفض من المخاطر النظامية.

ويعتبر هذا الاقتراح (مقررات بازلIII) أكثر صرامة لمتطلبات رأس المال للبنوك ومعدلات السيولة فيها، على أن يدخل حيز التنفيذ انطلاقا من جانفي 2013 وخلال أجل يمتد إلى سنة 2019.

[1] سليمان ناصر، البنوك الاسلامية واتفاقية بازل 3 المزايا والتحديات،مجلة الدراسات المالية والمصرفية،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد العشرون، عمان، الأردن، مارس 2012، ص 29.

الفرع الثاني: مراحل ومبادئ إدارة المخاطر:

أ- مراحل إدارة المخاطر: تمر عملية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية بعدت مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- **تحديد المخاطر:** أي تحديد طبيعة ونوعية المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك سواء كانت مخاطر عامة أوخاصةوكذا تحديد مصدر الخطر بدقة والأسباب التي أدت إليه.
- **قياس وتقييم المخاطر:**في هذه المرحلة يتم قياس الخطر وتقييمه بدقة من أجل معرفة مقدار الخسارة التي ستنجر عن الخطر في حالة وقوعه، حيث ينظر للخطر من ثلاث زوايا: حجمه، توقيته، واحتمالية حدوثه.
- **اختيار البدائل المناسبة للتعامل مع الخطر:** هنا يتم اختيار البديل المناسب للتعامل مع الخطر سواء بتجنب الخطر أوتوزعه أوقبوله والتكيف معه، ويمكن القبول بأن المعيار الأساسي لاختيار البديل المناسب هوالمقارنة بين المنافع والتكاليف التي تتوقع وراء هذه المخاطر.
- **تنفيذ القرار:** يتم تنفيذ القرار (البديل المناسب) مع اختيار الآليات المناسبة.

ب-مبادئ إدارة المخاطر: قامت لجنة الخدمات المالية الأمريكية بوضع مبادئ لإدارة المخاطر سنة 1999 كالتالي: [2]

- **مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا:** يجب أن يقوم مجلس الإدارة في أي مؤسسة مالية بوضع بيانات وأساليب إدارة المخاطر، ويجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف المخاطر أوتحديدها وأساليب أومنهجيات قياس وإدارة الرقابة على المخاطر.
- **إطار لإدارة المخاطر:** يجب أن يكون لدى المصرف إطار لإدارة المخاطر، يتصف بالشمولية بحيث يغطي جميع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، ومن خلاله يتم تحديد أنظمة إجراءات إدارة المخاطر ويجب أن يتصف بالمرونة حتى يتوافق مع التغيرات في بيئة الأعمال.
- **تكامل إدارة المخاطر:** يجب على لا يتم مراجعة وتقيم المخاطر المصرفية بصورة منعزلة عن بعضها البعض، ولكن بصورة متكاملة، نظرًا لأنه يوجد تداخل بين المخاطر ويتأثر كل منها بالآخر.

---

[1] – مسعودي عبد الباسط عبد الصمد، أساليب قياس المخاطر التقليدية في البنوك الإسلامية ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، الأغواط العدد1 2020، ص512

[2] – ميرفت علي أبوكامل: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفق لمعمار بازل2، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،غزة2007ص69-72.

- ❖ **محاسبة خطوط الأعمال**: أن أنشطة المصرف يمكن أن تقسم إلى خطوط أعمال مثل أنشطة التجزئة ونشاط الشركات...الخ، وعليه فإن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكون مسؤولاً عن إدارة المخاطر المصاحبة له.
- ❖ **تقييم وقياس المخاطر**: جميع المخاطر يجب أن تقيم بطريقة وصفية وبصورة منتظمة وحيثما أمكن يتم تقييم بطريقة كمية، ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأدوات المتوقعة وغير المتوقعة.
- ❖ **المراجعة المستقلة**: أحد أهم ما يميز إدارة المخاطر، أن يتم الفصل بين مهام الأشخاص التي يتخذ قرارات الدخول في المخاطر ومهام الأشخاص التي تقوم بقياس ومتابعة وتقيين المخاطر في المصرف.
- ❖ **التخطيط للطوارئ**: يجب أن تكون هناك سياسات وخطط لإدارة المخاطر في حالة الأزمات الطارئة وغير العادية، ويجب مواجهة هذه الخطط بصورة دورية للتأكد من تغطيتها للأزمات المحتملة الحدوث والتي قد تؤثر على المؤسسة .[1]

ج) **إجراءات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**: هناك عدة إجراءات يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- **تحديد المدة في عقد المضاربة**: الصيغة الأولية لعقد المضاربة تتضمن مدة زمنية لإنهاء العقد ولكن كانت تحدد بانتهاء العملية التجارية لبيع البضاعة وتصريفها، ولكي يكون عقد المضاربة صالحًا كأساس للحسابات الاستشارية في المصارف الإسلامية يجب أن تكون مدة العقدالمضاربة ملزمة للطرفين ولذلك اجتهد الفقهاء المحاضرين أجازوا جعل العقد في مدته إذا نص عقده في ذلك.
- **الإلزام بالوعد**: قال الشافعي في سياق رفضه للوعد الملزم "وإن تبايعا به على أن ألزم نفسيهما فهومفسوخ لسببين هما: تبايعا فيه قبل أن يملكه البائع وثانيًا على أنه مخاطرة:
- **وعد البيع في عقد الإجارة**: عقد المجارة المنتهي بالتمليك يعتبر من العقود الشرعية التي سهلت على الناس امتلاك العقارات، ويؤخذ على هذا النوع من العقود أنه طويل الأمد، لذلك عالج المجتمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بإصدار قرار أجاز فيه ربط الإيجار طويلة الآجل بمؤشر السوق.
- **غرامات التأخير**: لا يمكن للمصرف الإسلامي أن يعامل العملاء المتأخرين عن السديد مثل المصارف التقليدية، ولتفادي وقوع هذه المشاكل عمدت المصارف الإسلامية إلى أخذ احتمال التأخير في

[1] – بلعيد عبد الله وآخرون، مخاطر تطبيقات المضاربة في البنوك الإسلامية وطرق إدارتها، مجلة البيرة، عدد1 سنة 2018 ص 45.

التسديد من خلال زيادة الربح بما يقابل التأخير، ولا تعتبر الغرامة إيرادًا للمصرف وإنما تصرف في المشاريع الخيرية، لتفادي الربا المحرم.[1]

- التأكد من وجود نوعية تقارير الإبلاغعن المخاطر التي تقدم للسلطات الرقابية ودقة توقيتها هومن مسؤوليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والتي يجب أن يكون لديها نظام معتمد لإعداد التقارير.
- **بالنسبة لأصحاب حسابات الاستثمار:** يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تقوم بتقديم إفصاحات عن المعلومات لهؤلاء بصورة منتظمة لكي يتمكنوا من تقييم المخاطر المحتملة لاستثماراتهموالعوائد عليها ومن آجل حماتيه مصالحهم عند اتخاذ قراراتهم وتستخدم لهذا الغرض المعايير الدولية المعمول بها لإعداد التقارير المالية [2].

- على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية إتباع إجراءات سليمة لإدارة وتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر في ذلك تحديد المخاطر وقياسها وتخفيفها ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها.
- التأكد من وجود نظام رقابة كافٍ يتضمن إجراءات مناسبة للمراجعة والمطابقة ويجب أن تكون الإجراءات الرقابة مطابقة للقواعد والمبادئ الشرعية وللسياسات والإجراءات الداخلية للمؤسسات المالية وتلك التي تقرضها السلطات الإشرافية.

[1] – حنان محمد المعيرفي ومحمد رضوان عبد العزيز، إدارة المخاطر في المصاريف الإسلامية، مجلة الرسالة رقم 2600-8394 الصادرة سنة 2017، ص56.

[2] – محمد عبد الحميد عبد الحي، إدارة المخاطر في المصاريف الإسلامية، دراسة مقارنة، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سنة 2010،ص29.

المبحث الثاني: أثر كفاية رأس المال على متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: دراسة مؤشر كفاية رأس المال.

المتغيرالتابع:نسبة كفاية رأس المال.

هي نسبة رأس مال البنك إلى مخاطره، وهومصطلح يوضح العلاقة بين مصادر رأس مال البنكوالمخاطر المحيطة بموجودات البنكوأي عمليات أخرى.

وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملائمة البنكومؤشر حماية الأموال المودعين أي قدرة البنك على تسديد التزاماته وتخفيض من المخاطر ويمكن قياس نسبة كفاية رأس المال بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{مجموعة موجودات المرجحة، بالمخاطر(مخاطر الائتمان+ السوق)}}$$

المطلب الثاني: دراسة مؤشرات المخاطر.

1) **مخاطر السيولة:** تعرف على أنها المخاطر الناتجة عن عدم توفر النقد اللازم لمواجهة التزامات المصرف عندما تستحق وخاصة طلبات السحب على الودائع مما يضطر المصرف إلى الاقتراض لتغطية احتياجاته من النقد مما يؤثر على أرباحه وتختلف حالة البنوك الإسلامية، اختلافًا جذريًا عن البنوك التقليدية في أنها لا تقدم الأموال قروضًا لآجال محددة بل تقوم بتمويل مشروعات حقيقية يصعب في معظم الأحيان انضباط مواعيد تصفيتها وتحصيلنتاجها مهما كانت تنبؤات دراسات الجدوى وبرامج التنفيذ، مما يترتب عنه صعوبة وجود سيولة لازمة في الوقت المناسب لرد الودائع عند مواعيد استحقاقها.

- ويمكن قياس مخاطر السيولة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{(نقديات(لدى البنك+لدى البنك البنك المركزي+ccp)) + الأصول غير النقدية شديدة السيولة}}{\text{مجموعة موجودات المرجحة، بالمخاطر(مخاطر الائتماني، المسوق) +}} \times 100$$

2) **مخاطر الائتمان:**هي مخاطر التخلف عن سداد الديون التي قد تنشأ عن فشل المقترض في سداد المدفوعات المطلوبة [1]

[1] – حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2000،ص174

وترتبط المخاطر الائتمانية باحتمالات عدم قدرة المدين على التسديد في الوقت المحدد للسداد وبالشروط المتفق عليها في العقد، وتعتبر أيضا من الخسائر التي يسببها الزبون ويوجد نوعين من المخاطر الائتمانية، الأولى تعتمد على المشاركة والثانية تقوم على أساس المرابحة.

ويمكن قياس نسبة مخاطر الائتمان بالمعادلة التالية:

$$\text{مخاطر الائتمان} = \frac{\text{مخصصات المئونات على الخسارة على القيم والديون الغير مسترجعة}}{\text{تمويلات ممنوحة للمؤسسات + تمويلات ممنوحة للزبائن}}$$

المطلب الثالث: دراسة مؤشرات العائد.

1) العائد على الأصول:

يعبر هذا المؤشر على مدى ربحية البنك نسبة إلى مجموعة أصوله، أويعطي هذا المؤشر فكرة عن مدى كفاءة البنك في استخدام أصوله لتحقيق الأرباح، أو تظهر هذه النسبة مدى نجاح البنك في استثمار موجوداته التي يملكها من خلال تنويع استثماراته.

ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل(النتيجة الصافية)}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2) العائد على حقوق الملكية:

وتعتبر هذه النسبة العائد الذي يحققه الملاك على استثمار أموالهم بالبنك، ومن خلال هذه النسبة يمكن للملاك الاستمرار في النشاط أو تغيير الاستثمار، وهي تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة.

ويمكن قياس هذا المتغير بالمعادلة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول الموضوع.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.

1) **الدراسة الأولى:** إدارة مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية.

- **صالح حميد العلي**. جامعة دمشق سوريا سنة 2010.

❖ **نتائج الدراسة:** تتعرض المصارف الإسلامية لعدد من المخاطر البشرية والمالية والتشغيلية، وعدم الالتزام بالضوابط الشرعية والائتمانية، ومخاطر السمعة والمصداقية، وبعد المشاركة والمضاربة من أكثر الصيغ مخاطرة بسبب عدم التمكن من المعرفة الدقيقة للكفاية الأخلاقية للشركاء، وتتعرض صيغتا السلم والاستصناع للمخاطر الائتمانية والسوقية ولمخاطر عدم التنفيذ، كما تتعرض صيغة المرابحة لمخاطر كثيرة كمخاطر تغيير أسعار السلع السوقية ومخاطر تلف السلعة أوتعيينها، ومخاطر عدم تنفيذ الالتزام وعلى الرغم من أن الإجارة المنتهية بالتملك تعد من الصيغ الإسلامية الأقل مخاطرة.

2) **الدراسة الثانية:** (طارق الله خان، أحمد حبيب، 2003)، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ترجمة عثمان بابكر أحمد، رضا سعد الله، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية.

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع المخاطر حيث وضحت بصورة شاملة مجمل المفاهيم المتعلقة بالمخاطر وطرق إدارتها ومعاييرها وفق ما هو قائم في الصناعة المالية، فهذه الدراسة قامت باستبيان مبدئي للمخاطرالمتعلقة بها صناعة الخدمات المالية الإسلامية ومن ثم حللت النتائج التي تحصلت عليها ثم ركزت على أهم المسائل ذات الصيغة الرقابية والقضايا الشرعية المتعلقة بالمخاطر وكيفية التعامل معها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تحرير الأسواق المالية بصاحبه زيادة في المخاطر وعدم الاستقرار المالي، وباستخدامها لعمليات وطرق إدارة المخاطر تستطيع التحكم في المخاطر التي لا ترغب بها، وجني ثمار قرص الاستثمار التي تأتي بها المخاطر التي ترغبها، وقد حددت الدراسة عددا من المضامين ذات صلة بسياسات إدارة المخاطر.

نلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على المخاطر بشكل عام، وكيفية تخفيضها وإدارتها والمسائل الرقابية المتعلقة بها والقضايا الشرعية الخاصة بصيغ التمويل الإسلامي، بينما الدراسة التي بين أيدينا ستتطرق إلى معظم المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية وكيفية احتوائها وإدارتها ومعالجتها من خلال معيار كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل 1، 2، 3.

3) **الدراسة الثالثة:** (صالح الشنتير، 2004) مخاطر استثمارات المصارف الإسلامية المحلية والدولية، ورقة مقدمة إلى الملتقى السنوي الإسلامي السابع، الأكاديمية العربية، عمان، الفترة ما بين 25-2004/09/27.

استعرض الباحث في هذه الورقة تجربة المصارف الإسلامية وبين بعض جوانب المخاطر والتحديات التي تعترض مسيرة العمل المصرفي الإسلامي، وبين بعض جوانب ما استجد في السنوات الأخيرة من تحديات قادمة عبر الحدود ناتجة عن تمدد وامتداد ظاهرة العولمة ومشتقاتها وإفرازاتها وتبعاتها.

ثم بين في النهاية كيفية مواجهة هذه المعوقات والتحديات من خلال:

- إعادة هيكلة كاملة لبنية المصارف الإسلامية.
- السعي من أجل تفهم السلطات النقدية بخصوصية المصارف الإسلامية.
- العمل على إزالة المعوقات من أمام التوسع في تطبيقات المحافظ الاستثمارية والصكوك الإسلامية.

ركز الباحث عن مخاطر بعض صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي ولكن دون ربطها بكفاية رأس المال وفق اتفاقيات لجنة بازل الدولية.

4) **الدراسة الرابعة:** دراسة فتح الرحمان علي محمد صالح، 2012، بعنوان إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية بالإشارة للحالة السودانية، مداخلة في إطار ورقة عملية بحثية مقدمة في ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية تحت عنوان: التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية النسخة الرابعة، 6/5 أفريل 2012.

نتائج الدراسة:

- تستند الصكوك الإسلامية وهياكل إصدارها على إرث شرعي متين وقابل للتطور والتعامل به دوليا.
- تنوع تجارب إصدارات الصكوك الإسلامية يبين أن هذه الصكوك صارت ذات قيمة مضافة أعلى وأن استخدامها يعتبر أفضل نسبيا من استخدام أدوات الدين التقليدية.
- تواجه الصكوك الإسلامية العديد من المخاطر الائتمانية والتسويقية والتشغيلية من شأنها الحد من الاعتماد عليها مستقبلا ما لم تراع هذه المخاطر ضمن هيكلة الصكوك المصدرة.

5) **الدراسة الخامسة:** غالب عوض الرفاعي، فيصل صادق عارضه، 2007، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، وهي مداخلة مقدمةإلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة بالأردن، 18/16 أفريل 2007.

نتائج الدراسة:

- تواجه الاستثمارات في المصارف الإسلامية العديد من المخاطر سواء ما كان منها يتعلق بالعملاء المستثمرين وبالامكانيات الاستثمارية وكذلك في نظم وأساليب العمل نفسه.

- نظرا لطبيعة الخاصة للعمل المصرفي الإسلامي فإن ما تتعرض له الاستثمارات في المصارف الإسلامية يختلف اختلافا كبيرا عن تلك المخاطر التي تواجهها المؤسسات المصرفية التقليدية.
- وبسبب عدم توافر الإمكانيات والمتطلبات اللازمة ارتفعت نسبة المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية.
- ونتيجة لارتفاع مستوى المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية المصرفية الإسلامية، أدت إلى العديد من الآثار والنتائج السلبية لمسيرة العمل الاستثماري الإسلامي.

6) **الدراسة السادسة:** عبد الكريم وأبو صلاح، 2007، سعت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر التشغيلية بشكل عام وآلية احتساب رأس المال اللازم لمواجهتها وفق مقررات لجنة بازل، وفحص وتحديد حجم ونطاق المخاطر التشغيلية التي تواجه البنوك العاملة في فلسطين، ومدى كفاءة البنوك في التعامل معها وإدارتها بما ينسجم مع مبادئ الممارسات السليمة لإدارة وضبط المخاطر التشغيلية، وبالتالي تقدير مدى جاهزية البنوك لتطبيق متطلبات بازل فيما يتعلق بتكوين رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية.

نتائج الدراسة:

- انخفاض مستوى التزام البنوك العاملة في فلسطين بالمبادئ الأساسية للممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية، حيث لا يتوفر لدى معظم البنوك المتطلبات الأساسية للتوافق مع هذه الممارسات، الأمر الذي ينعكس سلبا على مدى جاهزيتها للالتزام بمقررات لجنة بازل الجديدة.

7) **الدراسة السابعة** : حمزة عبد الكريم حماد، 2007، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه في الفقه وأصوله، الجامعة الأردنية، كلية الشريعة.

شرحت الدراسة مفهوم وطبيعة مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، ومعالجة مخاطر عدم الالتزام الأخلاقي من قبل العملاء في صيغتي المضاربة والمشاركة، ومخاطر المماطلة في السداد من قبل العملاء في صيغة المرابحة.

نتائج الدراسة:

- إن مبدأ المخاطرة في الاستثمار المصارف الإسلامية يقيم تلازما يستند إلى العدل بين الحقوق والالتزامات.
- من أبرز أسباب المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية هو قصورها عن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية.
- طرق الوقاية من مخاطر عدم الالتزام الأخلاقي من قبل المستثمر فهي سعي المصارف الإسلامية إلى بناء رأي عام حول أخلاق الاستثمار والتجارة في الفقه الإسلامي.

8) **الدراسة الثامنة** :ميرفت أبو كامل، 2007، الادراة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين.

نتائج الدراسة:

- من الصعب على المصارف قياس مخاطر الائتمان وفق منهجية بازل2، لعدم توفر المقومات اللازمة لتطبيق هذه الأساليب المعاصرة وأن سلطة النقد أصدرت القواعد الاسترشادية أو الضوابط الائتمانية بهدف تحقيق الرقابة على المصارف.

المطلب الثاني:الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

1. دراسة pale،1997، إدارة المخاطر المصرفية، ثم عرض هذه الدراسة في مدرسة هاس للأعمال بجامعة كاليفورنيا.

حيث ركزت على إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق

نتائج الدراسة:

- قياس مخاطر السوق بطريقتين: طريقة السيناريوهات وطريقة القيمة عند الخطر (Var).
- قياس مخاطر الائتمان بالاعتماد على عدت طرق منها: الترميز، التصنيف...الخ.

2. Abul Hassan 2009، كانت الدراسة على البنوك الإسلامية، بروناي دار السلام بحيث قام الباحث بإجراء استبيانا في ثلاث بنوك إسلامية.

نتائج الدراسة:

- هناك ثلاث أنواع من المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية وهي: مخاطر سعر الصرف، مخاطر الائتمان، مخاطر التشغيل.

3. دراسة خربوش وأخرون، 2004، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى البنوك التجارية الأردنية، ولتحقيق ذلك تم تجميع البيانات عن البنك المركزي وبورصة عمان عن الفترة (1992-2002)، ولغايات التحليل فقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد.

نتائج الدراسة:

وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار. كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان، وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها إبراز أهمية الأمان المصرفي للجهات المعنية في مجال التمويل والاستثمار.

4. دراسة عبد العزيز محمد أحمد المخلافي، 2004، تحليل كفاية رأس المال المصرفي محلي وفق المعايير الدولية دراسة حالة المصارف اليمنية، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه بجامعة بغداد، العراق.

سعت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في كل من مؤشرات المخاطرة المصرفية والعائد المصرفي وانعكاس ذلك في قيمة المصرف. وقد استخدمت 9 مؤشرات لكفاية رأس المال المصرفي هي: رأس المال إلى الودائع، رأس المال إلى إجمالي الموجودات،رأس المال إلى القروض، رأس المال إلى الموجودات الخطرة، رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة، رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة، رأس المال إلى الاستثمارات، رأس المال إلى الالتزامات العرضية، رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطرة. وتم استخدام 3 مؤشرات للمخاطرة المصرفية هي المخاطرة الائتمانية، ومخاطرة سعر الفائدة، ومخاطرة السيولة.

5. دراسة عبد الله التميمي وسامر فخري عبيدات، 2013، بعنوان محددات كفاية رأس المال في البنوك الأردنية. حاول الباحثان في هذه الدراسة تحديد أهم العوامل التي تحدد كفاية رأس المال في البنوك الأردنية، وذلك بالتطبيق على 15 بنكا أردنيا خلال الفترة 2000-2008، حيث قاما باختبار العلاقة بين متغير كفاية رأس المال من جهة والمتغيرات التالية من جهة أخرى:مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة،مخاطر رأس المال، معدل القوة الإدارية، العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

نتائج الدراسة:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين نسبة كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية والعوامل المستقلة التالية: مخاطر السيولة، معدل العائد على الأصول.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عكسية بين نسبة كفاية رأس المال والعوامل المستقلة التالية:معدل العائد على حقوق الملكية، مخاطر سعر الفائدة.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية والعوامل المستقلة التالية: مخاطر رأس المال، مخاطر الائتمان، معدل القوة الإدارية.

6. دراسة I.Triyuwono, Mohammed T. Abusharba ، 2013، بعنوان محددات نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية الاندونيسية، حيث قاموا بدراسة العوامل المحددة لنسبة كفاية رأس المال في الصناعة المصرفية الإسلامية الاندونيسية، وذلك خلال الفترة 2009، 2011.

نتائج الدراسة:

- العائد على الموجودات والسيولة يؤثران إيجابيا ومعنويا على نسبة كفاية رأس المال.
- جودة أصول الدخل لديه تأثير سلبي ومعنوي على نسبة كفاية رأس المال.

المطلب الثالث:ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة.

تتميز الدراسة التي قمنا بها عن الدراسات السابقة في عناصر أساسية تتمثل في:

- ✓ الإشكالية المراد دراستها تتمثل في كيفية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية باستخدام مؤشر كفاية رأس المال.
- ✓ البنك التي تمت على مستواه الدراسة (بنك البركة الجزائري للفترة من 2010-2020).
- ✓ الطريقة أوبرنامج المتبع في الدراسة القياسية برنامج EViews 10..
- ✓ تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الاقتصادية المهمة التي اهتمت بقياس إدارة المخاطر.
- ✓ لم تعطى أهمية لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية بشكل عام وأدبيات الاقتصاد الإسلامي بشكل خاص.

خلاصة الفصل:

تتعرض البنوك الإسلامية أثناء نشاطها إلى مجموعة من المخاطر التي تحدث نتيجة عدم التأكد، وتتمثل أهم هذه المخاطر في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق وغيرها من المخاطر والتي تنجم من كثرة وتنوع الأعمال المصرفية في وقتنا الحالي وعلى أثر التكنولوجيا الحديثة يقتضي على البنك إدارة هذه المخاطر والتقليل من حدتها بإتباع طرق وسياسات صحيحة لمواجهتها وفرض إجراءات تضمن توفير المعلومة اللازمة للحد من هذه المخاطر.

ولقد تم التطرق في هذا الفصل إلى ماهية البنوك الإسلامية من تعريف وخصائص وأهداف وصولا إلى تحديد المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية وأسباب نشوئها، بالإضافة إلى تعريف إدارة المخاطر وتطبيق معايير لجنة بازل مع تبيان مبادئ ومراحل إدارة المخاطر. كما تحديد متغيرات الدراسة وتقسيمها إلى متغير تابع ويتمثل في نسبة كفاية رأس المال ومتغيرات مستقلة، وتتمثل في مؤشرات المخاطر ومؤشرات العائد، وكذلك تم ذكر مجموعة من الدراسات التي تناولت نفس موضوع دراستنا.

الفصل الثاني:
دراسة تطبيقية حول بنك البركة الجزائري
من 2010 إلى 2020

تمهيد :

يمكننا من خلال هذا الفصل التعرف على البنك الإسلامي الجزائري وهو بنك البركة الجزائري الذي يمثل العينة محل الدراسة، والتعرف عليه وعلى أهم المخاطر التي يتعرض لها، ومن بين هذه المخاطر مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وإدارة هذهالمؤشرات لدراسة قياسية للأداء المالي للبنك بالاعتماد على نسبة كفاية رأس المال كمتغير تابع للفترة الممتدة من 2010 إلى 2020.

المبحث الأول: ماهية بنك البركة الجزائري.

المطلب الأول: لمحة عامة حول بنك البركة الجزائري.

1) **نشأة بنك البركة:**[1]

تعود نشأة بنك البركة الجزائري إلى سنة 1990 وهذا بعد صدور قانون النقد 10-90 المتعلق بالنقد والقرض بتاريخ 1990/04/14 الذي يسمح بإنشاء فروع ومكاتب أجنبية وبنوك خاصة فهونتيجة الاجتماع الرابع عشر للبنك الإسلامي للتنمية الجزائري في 01 مارس1999.

2) **تعريف البنك البركة الجزائري:**

بنك البركة الجزائري

الاسم بالإنجليزية: AL Baraka Bank

المقر الرئيسي: الجزائر

العنوان : الجزائر العاصمة – بن عكنون – حي بوثلجة هويدق فيلا رقم 03

رقم الهاتف: 276 381 23 213+

البريد الالكتروني : fil-istimaa-albarak-bank.com

الموقع الالكتروني : fil-istimaa-albarak-bank.com

الفاكس : 276 381 23 213+

تاريخ التأسيس : 20 مايو 1991

- هوأول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص) تم إنشائه في 20ماي1991 برأس مال 500.000.000 دينار جزائري وبدأ مزاولة نشاطاته بصفة فعلية شهر سبتمبر1991، أما فيما يخص المساهمين فيه فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات وذلك موافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حيث تعمل هيئة الرقابة الشرعية على التحقيق من

[1] - https://www.albaraka.bank.com) تاريخ الاطلاع 2023/04/14، ساعة الاطلاع 17:51.

امتثال جميع المعاملات المصرفية إلى أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك تقديم النصح والتوجيه بما يحقق مقاصد الدين الحنيف. [1]

- كم يعتبر أول بنك خاص يتأسس في الجزائر، مرخص بالقيام بجميع الأعمال المصرفية، التمويل والاستثمار وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة.

3) أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري: نذكرها فيما يلي[2]

- 1991 تأسيس بنك البركة الجزائري.
- 1994 الاستقراروالتوازن المالي للبنك
- 2000 المرتبة الأولى بين البنوك ذات رأس المال الخاص.
- 2002 إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهني والأفراد.
- 2006 زيادة رأس المال البنك إلى 2.5 مليار دينار جزائري.
- 2009 زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري.
- 2012 تفعيل أول منظومة بنكية شاملة ومركزية متطابقة لمبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.
- 2016 الزيادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري.
- 2017 زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري.
- 2018 أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي (تصنيف مجلة Global Finance).
- 2018 من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية.
- 2018 من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية.

4) النشاطات المصرفية التي يقدمها بنك البركة الجزائري.

يقدم البنك لعملائه مختلف الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية مع التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا عن طريق العمل في المجالات التالية:

أولا: الخدمات المصرفية:

[1] – دربي نور الدين، المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية – دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة في تمويل السكن، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير اقتصاد نقدي وبنكي. جامعة عين تموشنت،سنة 2021-2022 ص59.

[2] – https://www.albaraka.bank.com) تاريخ الاطلاع 2023/04/14، ساعة الاطلاع 17:51.

يمارس بنك البركة الجزائري سواء لحسابه أو لحساب غيره في داخل الجزائر وخارجها جميع أوجه النشاط المصرفي المعروفة أو المستحدثة، حيث يمكن للبنك أن يقوم بالأنشطة التالية:

- ✓ قبول الودائع النقدية.
- ✓ فتح الحسابات الجارية وحسابات الإيداع المختلفة وتأدية قيم الشيكات المسحوبة.
- ✓ تحويل الأموال في الداخل والخارج.
- ✓ تحصيل الأوراق التجارية.
- ✓ فتح الإعتمادات المستندية وتبليغها.
- ✓ إصدار الكفالات المصرفية وخطابات الضمان وكتب الإعتماد الشخصي.
- ✓ التعامل بالعملات الأجنبية في البيع والشراء على أساس الحاضر.

ثانيا: الخدمات الاجتماعية:

يقوم البنك بدور الوكيل الأمين في مجال تنظيم الخدماتالاجتماعية الهادفة إلى توثيق أواصر الترابط والتراحم بين الجمعيات والأفراد وذلك عن طريق الاهتمام بالنواحي التالية:

- تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية.
- إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الإنتاجية.

ثالثا: الودائع:

حيث يفتح البنك للمؤسسات والأفراد الحسابات الآتية:

- **حسابات الودائع تحت الطلب:** تفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وهي حسابات جارية بالدينار الجزائري، لتسيير شؤونهم التجارية والمالية بالايداع والسحب، كما يفتح البنك حسابات جارية بالعملة الصعبة لأغراض السياحة والتجارة.
- **حسابات التوفير أو الادخار:** تفتح للأشخاص الطبيعيين بحد أدنى من الرصيد لا يقل عن 2000 دج، ويمنح صاحبها دفترا تسجل فيه عمليات السحب والايداع، ويكافأ الحساب على أساس الرصيد المتوسط السنوي بجزء من أرباح البنك.
- **حسابات الاستثمار المخصص:** وهي حسابات تمكن أصحابها من استثمار أموالهم في مشروع أو عدة مشاريع يختارونها، وتكون معروفة لديهم.

- **حسابات الاستثمار المشترك (غير المخصص)**: وتستثمر أموالها في مشاريع عامة ومشتركة، تتحصل حسابات الاستثمار على أرباح وفق نسب يتفق عليها مسبقا، كما لا يقل رصيدها عن حد أدنى هو 10 آلاف دج.

رابعا: التمويل والاستثمار:

يقوم البنك بجميع أعمال التمويل والاستثمار على غير أساس الربا وذلك من خلال الوسائل التالية:

- تقديم التمويل اللازم كليا أو جزئيا في مختلف الأحوال والعمليات القابلة للتصفية الذاتية ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة المتناقصة وبيع المرابحة للآمر بالشراء وغير ذلك من الصور المماثلة.
- توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها المشترك مع سائر الموارد المتاحة مع البنك وذلك وفق نظام المضاربة المشتركة، ويجوز للبنك في حالات معينة أن يقوم بالتوظيف المحدد حسب الاتفاق الخاص بذلك.

خامسا: تصرفات وأعمال أخرى:

يمكن للبنك في مجال ممارسته لأعماله إضافة لما ذكر أعلاه أن يقوم بكل ما يلزم من تصرفات لتحقيق غاياته، ويشمل ذلك بوجه خاص ما يلي:

- ✓ تأسيس الشركات في مختلف المجالات ولاسيما المجالات المكملة لنشاط البنك.
- ✓ تملك الأصول المنقولة وغير المنقولة وبيعها واستثمارها وتأجيرها بما في ذلك أعمال استصلاح الأراضي المملوكة أو المستأجرة وتنظيمها للزراعة والصناعة والسياحة والإسكان.
- ✓ إنشاء صناديق التأمين الذاتي والتأمين التعاوني لصالح البنك أو المتعاملين معه في مختلف المجالات.
- ✓ تلقي الزكاة وقبول الهبات والتبرعات والإشراف على اتفاقها في المجالات الاجتماعية المخصصة لها.
- ✓ الدخول في الاتحادات المهنية المحلية والدولية وخاصة الاتحادات الرامية لتوطيد العلاقات مع البنوك الإسلامية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيميلبنك البركة الجزائري.

يتكون الهيكل التنظيمي عادة من مجموعة الأنشطة والمهام التي يتم توزيعها بين العاملين، بالإضافة لعمليات الإشراف والتنسيق بغية تحقيق أهداف البنك. ويمثل الشكل أدناه الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري:

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

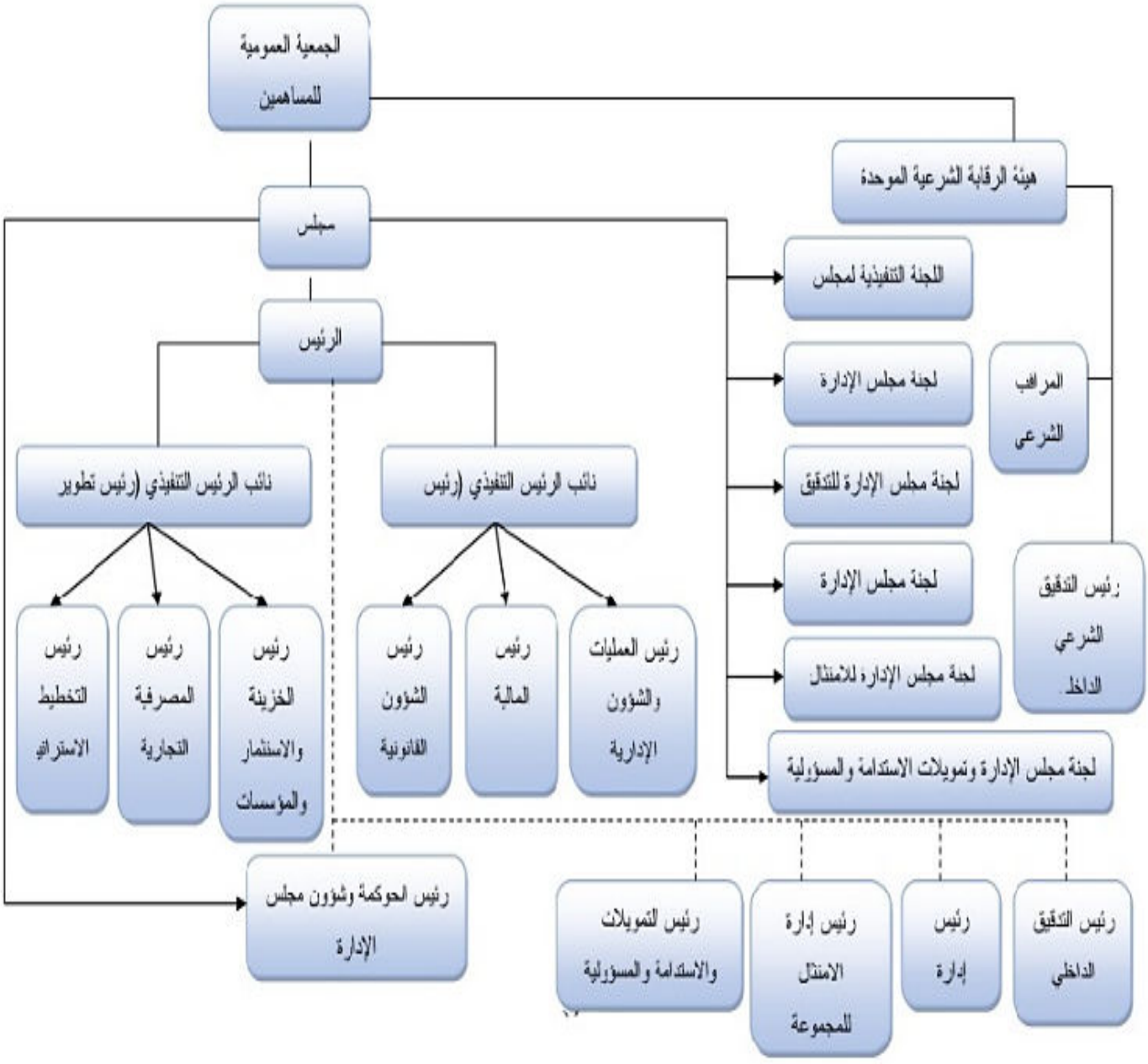

المصدر: بنك البركة الجزائري.

يلعب الهيكل التنظيمي دورًا أساسيًا في توضيح مستويات المسؤوليات داخل البنك والعلامة بين مختلف الهياكل في هذا الإطار سنحاول توضيح الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري.

- مجلس إدارة في مقام الأول.
- المديرية العامة.
- مديرية للمراقبة مكونة هي بدورها من ثلاث مديريات أخرى:

  التدقيق – المراقبة – التفتيش.
- المديرية العامة المساعدة لشؤون الإدارية والتنمية وهي جذورها مكونة من ثلاث مديريات الأخرى: الموارد البشرية والوسائل التنظيم والإعلام الآلي – المحاسبة والخزينة.
- المديرية العامة المساورة للاستغلال وهي بدورها مكونة من مديريتين هما: التسويق والشبكية – الشؤون القانونية والمنازعات.

1) مجلس الإدارة:

يتكون هذا الأخير من 06 أعضاء نصفهم يمثلون بنك الفلاحة والتنمية الريفية BDDR أي ثلاث أعضاء والأخريين يقومون بتمثيل مجموعة البركة(المملكة العربية السعودية) ويقوم هؤلاء الأعضاء الستة بتعيين رئيس مجلس الإدارة.

يقوم مجلس الإدارة بتسيير شؤون البنك من خلال كافة السلطات والصلاحيات التي يمثلها في التصرف في جميع الشؤون الإدارية والمالية باسم المؤسسة المباشرة عن طريق رئيس مجلس الإدارة.

كما يمكن لمجلس الإدارة بواسطة رئيس المجلس أن يخول للمديرية العامة للبنك بعض من صلاحياته وسلطته.

كما يمكن للمجلس الإدارة وضع حد لعمل أعضاء المديرية العامة في إطار احترام الأحكام الواردة في العقد البنك وهذا بعدما عينهم في وقت سابقبموجب سلطته وصلاحياته كما يقوم بتحديد أعضاء المديرية العامة أوعلاوتهم.

2) المديرية العامة:

تتكون من مدير عام ينوب عنه ثلاث مدراء عامين مساعدين ومديري قسمين، وكلهم معينين من طرف مجلس الإدارة وذلك لاقتراح من طرف مدير العام.

والمديرية العامة تسيير البنك ويقوم بمهامها تحت سلطة مجلس الإدارة وذلك بموجب توجيهاته وأوامره وعلى هذا فالمديرية العامة مكلفة بتطبيق ما يلي:

- إستراتيجية وسياسة التنمية في البنك.
- التنظيم العام للبنات وعلاقته مع الغير.
- قواعد تسيير الموارد البشرية والوسائل المادية.
- شروط إصلاحيات الالتزام على كل المستويات في ضخ القروض للزبائن على مستوى الداخلي والخارجي.

كما تقوم المديرية على وضع توجيهات مجلس الإدارة وتقرير الوسائل والتقنيات الملائمة من أجل تجسيدها وهذا فيما يخص:

- تقوية وتنمية شبكة استغلال البنك.
- تدبير جميع الموارد.
- تنمية رقم الأعمال مع الشركاء والوطنيين والخارجيين.
- تثبيت وحماية سمعة البنك.
- يقدم مدير العام تقريرًا سنويًا يعرض فيه الوضعية المالية للبنك.

وأيضًا وضعية التسيير لسنة المالية السابقة، وهذا في إطار صلاحيات المخولة وله من طرف مجلس الإدارة.

كما يقوم المدير العام بتمثيل البنك أمام الغير، ويمكنه تفويض سلطته إلى أحد من مساعديه.

3) مديرية المراقبة:

وتكون تحت مسؤولية مدير المركزي وتتمثل مهمتها في مايلي:

- ضمان مراقبة جميع هياكل للبنك وجميع العمليات التي قامت بها لتسيير المؤسسة.
- تقيم درجة آمن وفاعلية إجراءات التسيير، التشغيل ومعالجة العمليات.
- التأكد من تطبيق النصوص التنظيمية من طرف مختلف هياكل البنك.
- وتتفرع المديرية إلى ثلاث مديريات فرعية هي:

- مديرية فرعية للمراقبة. مديرية فرعية لتدقيق مديرية فرعية للتفتيش.
- ومديرية المراقبة المرتبطة بالمدير العام تحت إشراف سلم الإداري تربطها علاقات مع كل هياكل البنك المختلفة.

4) مديرية الموارد البشرية والوسائل:

- **مديرية العامة المساعدة للشؤون الإدارية والتنمية**

المدير العام المساعد للإدارة والتنمية مكلف بموجب السلطات الممنوحة له بمتابعة والتنسيق للنشاطات الخاصة بالهياكل المركزية التابعة له والمتمثلة فيما يلي.

- **مديرية الموارد البشرية والوسائل:**

وهي بدورها تتفرع إلى:

- المديرية الفرعية للموارد البشرية
- المديرية الفرعية للوسائل العامة.

- **مديرية التنظيم والإعلام الآلي:**

تتفرع إلى:

- المديرية الفرعية للدراسات والتنظيم
- المديرية الفرعية لتنمية الإعلام الآلي
- المديرية الفرعية لمعالجة المعلومات

- **مديرية المحاسبة و الخزينة:**

- المديرية الفرعية للمحاسبة
- المديرية الفرعية للخزينة

وسيتم شرح المديريات كما يلي:

أ) مديرية الموارد البشرية والوسائل: وهي موضوعة تحت سلطة مدير مركزي تتمثل مهمة المديرية الموارد البشرية والوسائل العامة فيما يلي:

- إعداد وتطبيق مخطط التشغيل والتكوين الخاص بالمستخدمين
- تسيير وصيانة الممتلكات العقارية والمنقولة للبنك.
- ضمان الإمدادات لهياكل البنك.
- المشاركة في إعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية للبنك.

ب) **مديرية التنظيم والإعلام الآلي:**[1]

ولكون هي أيضًا تحت سلطة مدير مركزي وتتمثل مهمة هذه المديرية في البحث وإنشاء وصيانة الأنظمة المعلوماتية:

5) المديرية العامة للمساعدة للاستغلال: ويندرج تحتها مديريتين هما

أ) **مديرية التسويق والشبكة:**وينشأ عنها فروع وهي موضوعة تحت سلطة مدير مركزي.

ب) مديرية الشؤون القانونية والمنازعات:وهي موضوعة تحت مسؤولية مدير مركزي وتتمثل المهمات الرئيسية لهذه المديرية فيما يلي:

- التوجيه والتأطير القانوني لشبكة الاستغلال
- التكفل بكل الملفات المشكوك فيها أوالمنازعات البنك والقيام بالإجراءات القانونية لحماية البنك.
- وضع وتقوية الوسائل القانونية الموجهة لدراسة الملفات المشكوك فيها والمنازع عليها.

ويتفرع عنها مديريتين هما: مديرية فرعية للشؤون القانونية، مديرية فرعية للمنازعات.

6) المديرية المساعدة للتمويلات والشؤون الدولية:

يقوم المدير العام المكلف بهذه المدريرية بالمتابعة والتنسيق المهمات والنشاطات الخاصة بالهياكل المركزية التابعة له ومتمثلة في:

- **مديرية التمويلات ومراقبة الالتزامات:**

وهذه المديرية توجد تحت سلطة مدير مركزي ومهمتها تكمن في تمويل المؤسسات والأفراد، وهي بدورها تتفرع إلى:

- مديرية فرعية لتمويل المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والأفراد.
- مديرية فرعية لمراقبة الإلتزامات.

[1]–دربني نور الدين، المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية – دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة في تمويل السكن، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير اقتصاد نقدي وبنكي. جامعة عين تموشنت،سنة 2021-2022 .

المطلب الثالث: خدمات وأهداف بنك البركة الجزائري.

1) الخدمات التي يقدمها بنك البركة الجزائري:[1]

يقدم بنك البركة الجزائري مجموعة متنوعة من الخدمات:

أ-بالنسبة للمؤسسات:

يوفر بنك البركة الجزائري مجموعة متنوعة من المنتجات المالية للمؤسسات تعينها على إنجاز مشاريعها الاستثماريةوتلبية حاجاتها الاستغلالية، حيث يقترح صيغ تمويل مصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك ومنها: المرابحات البيع لآجل بيع السلم، الإجارة الاستصناع، المشاركة، المضاربة وغيرها....، كما يقدم بنك البرك البركة الجزائري مجموعة من المنتجات التي تسهل تنفيذ عمليات التجارة الخارجية، وتوفر حلول فعالة تخدم تطلعات عملائه في إطار وسائل الدفع الدولية كالتحويل الحر، التحصيل والإعتمادات المستندة والكفالات الدولية.

ب- بالنسبة للمهنيين:

يوفر بنك البركة الجزائري توليفة متنوعة من المنتجات المالية للمهنيين حيث يقترع صيغ تمويل مصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك وبينها: المرابحات البيع لأجل، بيع السلم، الإجار، الاستصناع، المشاركة والمضاربة في مجال الاستثمار (ادخار) حيث يقترح بنك البركة الجزائري للمهنيين الراغبين في تنمية أموالهم في راحة وأمان مختلف أنواع حسابات الاستثمار والودائع بالمبالغ والمدد التي يرغبونها ويتم احتساب الأرباح على حساب نظام توزيع الأرباح المتفق عليه مسبقًا تماشيًا مع معايير الأحكام الشرعية الخاصة بعمليات المضاربة.

ح) بالنسبة للأفراد:

يعمل بنك البركة الجزائري على تطوير وتنويع منتجاته للأسر حيث شهدت عودة التمويل الاستهلاكي إعادة بعث المنتجات البنكية الموجهة للأفراد مثل: سيارة البركة التي تسمح للأفراد باقتناء سيارة سياحية منتجة أومركبة بالجزائر ودار البركة لاقتناءوبناء وتوسعة وتطوير السكن بالإضافة إلى حزمة من المنتجات والخدمات لتلبية الحاجيات المتزايدة للأسر والأفراد.

[1] - https://www.albaraka.bank.com) تاريخ الاطلاع 2023/04/15، ساعة الاطلاع 14:05.

2) أهداف بنك البركة الجزائري:[1]

تتمثل أهداف البنك فيما يلي:

- تحقيق ربح من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة بأفضل العوائد بما يتفق مع ظروف العصر ويراعي القواعد الاستثمارية السليمة
- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحوالمشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي غير الربوي.
- توفير التمويل اللازم لسد حاجيات القطاع المختلفة ولاسيما تلك القطاعات البعيدة عن أماكن الإفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية.
- المحافظة على السمعة الحسنة للبنك وتحسين الخدمات المقدمة من طرفه.

[1] – القانون الأساسي لبنك البركة الجزائري.

المبحث الثاني: عرض بيانات وتحليل نتائجها.

المطلب الاول: عرض البيانات وتحليل الوصفي.

1) مجتمع وعينات الدراسة

يتكون مجتمع العينة من بيانات خاصة ببنك البركة الاسلامي الجزائري هي خمس متغيرات هي نسبة كفاية رأس المال ومخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، معدل العائد على الاصول،معدل العائد على حقوق الملكية، وقد تجمع البيانات من مصادرها الموثقة والجدول أدناه يوضح هذه البيانات:

جدول رقم (1) : بيانات متغيرات الدراسة.

	CAKنسبة كفاية راس المال	RAمخاطر الائتمان	RLمخاطر السيولة	ROAمعدل العائد على الاصول	ROEمعدل العائد على حقوق الملكية
2010	27.9	11	62	2.7	13.9
2011	25.62	11	66	2.8	16.9
2012	30.35	11	70	1	18.94
2013	24.52	0	67	2.6	17.82
2014	20.5	1	67	2.6	18.08
2015	14.48	1	58	2.1	17.5
2016	11.5	0.7	52.83	1.89	16.39
2017	9.86	0.8	47.89	1.43	14.45
2018	11.7	11	46.86	1.91	18.84
2019	10.12	12	44	2.49	20.62
2020	15.07	10	33	0.02	13.33

المصدر : بنك البركة الاسلامي الجزائري

2) الرسومات البيانية

الشكل رقم (2): الرسم البياني لمتغيرات الدراسة

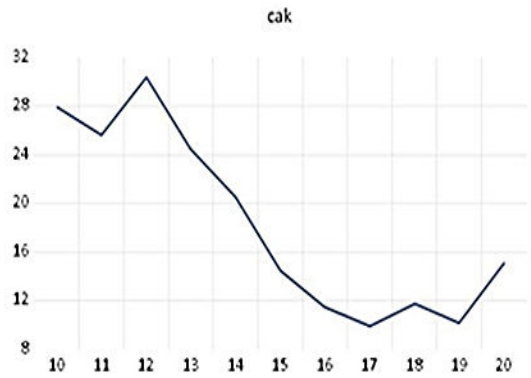

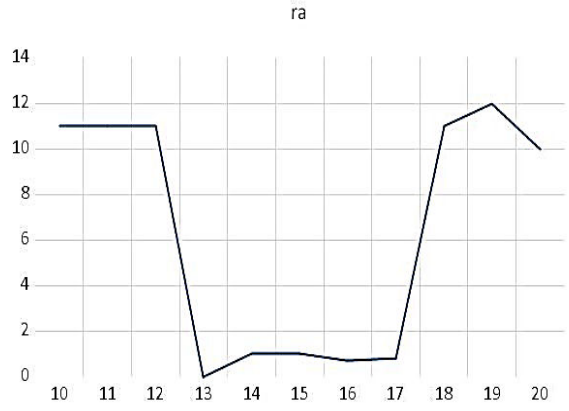

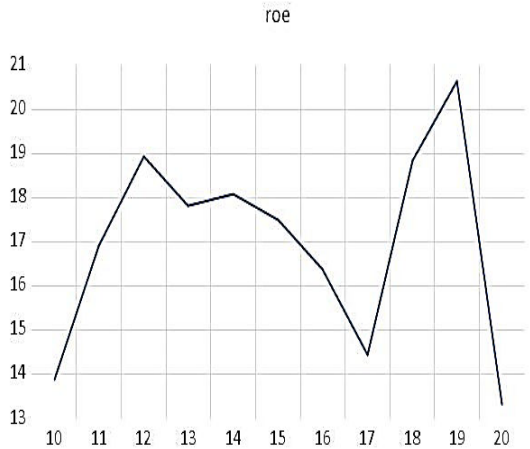

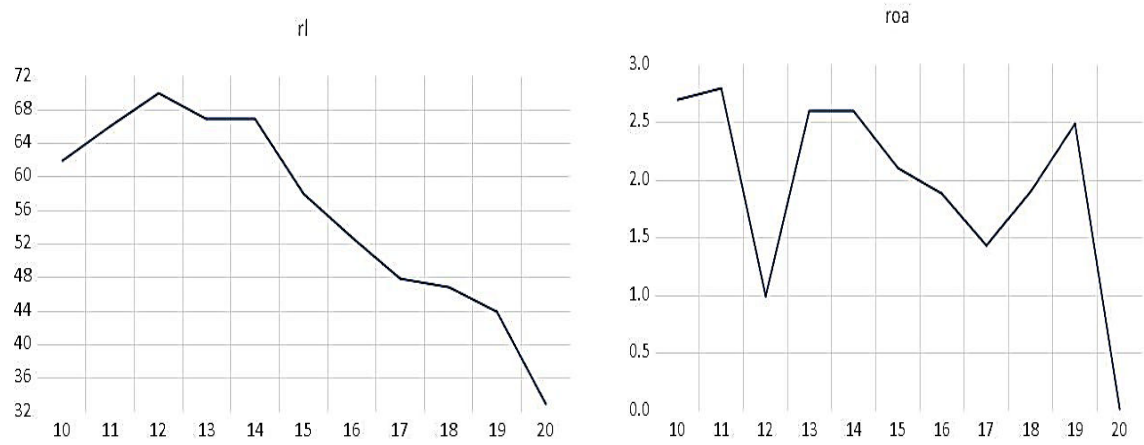

المصدر: برنامج EVeiws 10

3) تحليل الاحصائيات الوصفية لمؤشرات الدراسة

الجدول رقم (2): الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

	CAK	RA	RL	ROA	ROE
Mean	18.33000	6.318182	55.87091	1.958182	16.97909
Median	15.07000	10.00000	58.00000	2.100000	17.50000
Maximum	30.35000	12.00000	70.00000	2.800000	20.62000
Minimum	9.870000	0.000000	33.00000	0.020000	13.33000
Std. Dev.	7.663328	5.403854	11.87509	0.857109	2.286943
Skewness	0.323305	-0.169205	-0.504030	-1.102930	-0.261703
Kurtosis	1.520875	1.066122	2.139022	3.313558	2.062058
Jarque-Bera	1.194379	1.766603	0.805505	2.275228	0.528774
Probability	0.550356	0.413416	0.668477	0.320583	0.767676
Sum	201.6300	69.50000	614.5800	21.54000	186.7700
Sum Sq. Dev.	587.2660	292.0164	1410.177	7.346364	52.30109

Observations	11	11	11	11	11

المصدر: برنامج EViews 10.

بلغ متوسطنسبة كفاية رأس المال في العينة محل الدراسة في الفترة من 2010 إلى 2020 قيمة 18.33000بوسيط قيمته 15.07000 والقيمة العليا 30.35000 والقيمة الدنيا 9.870000،وقيمة الانحراف المعياري للناتج 7.663328، فيما بلغ معامل الالتواء قيمة موجبة 0.323305 وهي قيمة موجبة تدل على أن منحنى التوزيع التكراري ملتوي قليلا جهة اليمين بمعامل تفرطح 1.520875، كما يتضح ذلك.

بلغ متوسط مخاطر السيولة في العينة محل الدراسة في الفترة من 2010 إلى 2020 قيمة 6.318182 بوسيط قيمته 58.00000والقيمة العليا للمتوسط 70.00000 والقيمة الدنيا 33.00000، وقيمة الانحراف المعياري 11.87509 فيما بلغ معامل الالتواء -0.169205 قيمة سالبة تدل على أن منحنى التوزيع التكراري ملتوي يسار بمعامل تفرطح 2.139022، كما يتضح ذلك.

بلغ متوسط مخاطر الائتمان في العينة محل الدراسة في الفترة من 2010 إلى 2020 قيمة 6.318182 بوسيط قيمته 10.00000 والقيمة العليا للمتوسط 12.0000والقيمة الدنيا 0.000000، وقيمة الانحراف المعياري 5.403854 فيما بلغ معامل الالتواء -0.371861 وهي قيمة سالبة تدل على أن منحنى التوزيع التكراري ملتوي قليلا جهة اليسرى بمعامل تفرطح 1.066122، كما يتضح ذلك.

بلغ متوسط معدل العائد على الاصول في العينة محل الدراسة في الفترة من 2010 إلى 2020 قيمة 1.958182 بوسيط قيمته 2.100000والقيمة العليا لمتوسط2.800000والقيمةالدنيا 0.020000، وقيمة الانحراف المعياري0.857109فيما بلغ معامل الالتواء -1.102930 قيمة سالبة تدل على أن منحنى التوزيع التكراري ملتوي يسار بمعامل تفرطح 3.313558، كما يتضح ذلك.

بلغ متوسط معدل العائد على حقوق الملكية في العينة محل الدراسة في الفترة من 2010 إلى 2020 قيمة 16.97909 بوسيط قيمته 17.50000والقيمة العليا لمتوسط20.62000والقيمة الدنيا 13.33000، وقيمة الانحراف المعياري 2.28943فيما بلغ معامل الالتواء -0.262058 قيمةسالبة تدل على أن منحنى التوزيع التكراري ملتوي يسار بمعامل تفرطح 2.062058، كما يتضح ذلك.

وللتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي "Normal Distribution " "تم استخدام اختبار " Jarque- Bera" من خلال حزمة البرنامج الإحصائي الاقتصادي "EViews10 وتكون قاعدة القرار لقبول الفرضية العدمية بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من .0.05، ومنه فأن المتغيرات محل الدراسة – مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية على مؤشر كفاية رأس المال – تتبع التوزيع الطبيعي حيث جاءت القيمة الاحتمالية (0.767676 - 0.320583 - 0.413416 - 0.668477 - 0.550356) أكبر من 0.05 .

المطلب الثاني : التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات.

1) **بناء النماذج**

تم الاعتماد على المعادلات التاليةللنماذج:

معادلة الرئيسية :

المعادلات الفرعية :

- **معادلة مخاطر الائتمان**
- **معادلة مخاطر السيولة**
- **معادلة معدل العائد على الاصول**
- **معادلة معدل العائد على حقوق الملكية**

حيث أن

CAK_t : نسبة كفاية راس المال.

RA_t : مخاطر الائتمان.

RL : مخاطر السيولة.

ROA_t : معدل العائد على الأصول.

ROE_t : معدل العائد على حقوق الملكية.

2) تقدير النماذج :

سيتم بناء نموذج انحدار خطي لقياس أثر متغيرات مستقل وهي مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية على المتغير التابع المتمثل في نسبة كفاية الرأس مال للإجابة على الفرضية الرئيسة للدراسة ثم نموذج انحدار خطي بسيط لكل متغير علىحدى للإجابة على الفرضيات الفرعية، ثم تقدير معلمات النموذج ومرحلة اختبار الفروض ثم مرحلة تقييم المعلمات المقدرة للنموذج وأخيراً مرحلة اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ، ونناقش التقدير وتحليل الاحصائي في ما يلي:

أ- تقدير المعادلة الرئيسية:أثر مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية على نسبة كفاية راس المال.

طبعا لتحليل هذا نوع من بيانات يجب اعتماد الانحدار الخطي المتعدد نظرا لعدد المتغيرات المستقلة في النموذج وكانت النتائج التقدير موضحة في الجدول ادناه:

الجدول رقم (3) : نتائج تقدير الانحدار الخطي المتعدد اثر مخاطر السيولة و مخاطر الائتمان و معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية على نسبة كفاية راس المال.

Dependent Variable: CAK
Method: Least Squares
Date: 06/03/23 Time: 15:44
Sample: 2010 2020
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RA	0.663295	0.173301	3.827412	0.0087
RL	-0.696758	0.093187	-7.476988	0.0003
ROA	1.930104	1.321461	1.460584	0.1944
ROE	-1.026980	0.434356	-2.364375	0.0559
C	-3.572648	7.488409	-0.477090	0.6502

R-squared	0.917445	Mean dependent var	18.33000
Adjusted R-squared	0.862408	S.D. dependent var	7.663328
S.E. of regression	2.842585	Akaike info criterion	5.230260
Sum squared resid	48.48173	Schwarz criterion	5.411121
Log likelihood	-23.76643	Hannan-Quinn criter.	5.116252
F-statistic	16.66971	Durbin-Watson stat	1.409869
Prob(F-statistic)	0.002111		

المصدر:برنامج EViews10

التحليل الاحصائي لنتائج النموذج في ما يلي :

-إشارة الثابت إشارة سالبة بقيمة -3.572648 وهى تمثل قيمة الرأس مالعندما تكون قيمة المتغير المستقل السيولة ومخاطر الائتمان ومعدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية يساوى صفرمخاطر.

مخاطر الائتمان موجبة 0.663295 تدل على وجود علاقة طردية بينها وبين مخاطر كفاية رأس مال والقيمة الاحتمالية 0.0087 أصغر من 0.05 دالة إحصائياً عند مستوى معنوية0.01

و مخاطر السيولة سالبة -0.696758 تدل على وجود علاقة عكسية بينها وبين كفاية رأس المال والقيمة الاحتمالية 0.0003 أصغر من 0.05 ليست دالة إحصائياً عند مستوى معنوية0.01

والعائد على الاصول موجبة 1.930104 تدل على وجود علاقة طردية بينها وبين الرأس مال والقيمة الاحتمالية 0.1944 أكبر من 0.05 ليست دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

والعائد على حقوق الملكية سالبة -1.930104 تدل على وجود علاقة عكسية بينها وبين كفاية رأس المال والقيمة الاحتمالية 0.0559 أكبر من 0.05 ليست دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

يظهر قيمة معامل الارتباط R-squard = 0.917445 ويدل ذلك على ان المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 91.74% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع.

جاءت قيمة اختبار فيشر F-statistic= 12.2982 وكان بقيمة احتمالية اختبار فيشر تساوي0.003529 أصغر من 0.05 مما تدل على أنه توجد معنوية الانحدار الخطي المتعدد ويوجد معنوية أثر المتغير المستقلة على المتغير التابع.

ومن خلال قرأتنا لمؤشر DW التي كانت قيمتها 1.409869 فهي تقع في منطقة القبول وبالتالي لايجود مشكل ارتباط ذاتي للبواقي النموذج.

ب-تقدير المعادلات الفرعية للدراسة :

لتقدير نماذج الفرضيات الفرعية سنعمد على الانحدار الخطي البسيط نظر لوجود متغير مستقل في كل معادلة وكانت نتائج التقدير والتحليل الاحصائي موضحة في ما يلي :

- **تقدير وتحليل الاحصائي لمعادلة أثر مخاطر الائتمان على نسبة كفاية راس المال:**

تم اعتماد نموذج الانحدار الخطي البسيط لتقدير العلاقة وكانت نتائج التقدير موضوعة في الجدول ادناه :

جدول رقم (4) : تقدير اثر مخاطر الائتمان على نسبة كفاية راس المال.

Dependent Variable: CAK
Method: Least Squares
Date: 06/03/23 Time: 15:41
Sample: 2010 2020
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RA	0.343820	0.458604	0.749709	0.4726
C	16.15768	3.738858	4.321556	0.0019

R-squared	0.058781	Mean dependent var	18.33000
Adjusted R-squared	-0.045799	S.D. dependent var	7.663328
S.E. of regression	7.836851	Akaike info criterion	7.118517
Sum squared resid	552.7462	Schwarz criterion	7.190862
Log likelihood	-37.15184	Hannan-Quinn criter.	7.072914
F-statistic	0.562064	Durbin-Watson stat	0.246753
Prob(F-statistic)	0.472571		

المصدر:برنامج EViews10

التحليل الاحصائي لنتائج النموذج في ما يلي :

-إشارة الثابت إشارة موجبة بقيمة 16.15768 وهى تمثل قيمة الرأس مال عندما تكون قيمة المتغير المستقل الائتمان يساوى صفرمخاطر.

مخاطر الائتمان موجبة 0.343820 تدل على وجود علاقة طردية بينها وبين نسبة كفاية رأس مال والقيمة الاحتمالية 0.4726 أكبر من 0.05 هي دالة إحصائياً عند مستوى معنوية0.05

يظهر قيمة معامل الارتباط 0.058781 = R-squard ويدل ذلك على ان المتغير المستقل تفسر ما قيمته5.87% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع

جاءت قيمة اختبار فيشر =F-statistic 0.562064وكان بقيمة احتمالية اختبار فيشرأكبر من 0.05 مما تدل على وجود معنوية الانحدار الخطي البسيط ولايوجد معنوية أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

ومن خلال قرأتنا لمؤشر DW التي كانت قيمتها 0.246753 فهي لاتقع في منطقة القبول وبالتالي يجود مشكل ارتباط ذاتي للبواقي النموذج.

- **تقدير وتحليل الاحصائي لمعادلة أثر مخاطر السيولة على نسبة كفاية راس المال**

تم اعتماد نموذج الانحدار الخطي البسيط لتقدير العلاقة وكانت نتائج التقدير موضوعة في الجدول ادناه :

جدول رقم (5) : تقدير اثر مخاطر السيولة على نسبة كفاية راس المال.

Dependent Variable: CAK
Method: Least Squares
Date: 06/03/23 Time: 15:42
Sample: 2010 2020
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RL	- 0.501511	0.135374	- 3.704640	0.0049
C	9.689894	7.717208	I.255622	0.2409

R-squared	0.603949	Mean dependent var	18.33000
Adjusted R-squared	0.559943	S.D. dependent var	7.663328
S.E. of regression	5.083603	Akaike info criterion	6.252883
Sum squared resid	232.5872	Schwarz criterion	6.325228
Log likelihood	-32.39086	Hannan-Quinn criter.	6.207280
F-statistic	13.72435	Durbin-Watson stat	0.769068
Prob(F-statistic)	0.004885		

المصدر:برنامج EViews10

التحليل الاحصائي لنتائج النموذج في ما يلي :

-إشارة الثابت إشارة موجبة بقيمة 9.689894 وهى تمثل قيمة الرأس مال عندما تكون قيمة المتغير المستقل مخاطر الائتمان يساوي صفر.

ومخاطر السيولة سالبة – 0.501511 تدل على وجود علاقة عكسيةبينها وبين نسبةكفاية الرأس مال والقيمة الاحتمالية 0.0049 أصغر من 0.05 ليست دالة إحصائياً عند مستوى معنوية0.05.

يظهر قيمة معامل الارتباط R-squard = 0.603949 ويدل ذلك على ان المتغير المستقل تفسر ما قيمته60.39% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع.

جاءت قيمة اختبار فيشر F-statistic= 13.72435 وكان بقيمة احتمالية اختبار فيشر تساوي 0.004885 أصغر من 0.05 مما تدل على أنه لا توجد معنوية الانحدار الخطي المتعدد وتوجد معنوية أثر المتغيرالمستقل على المتغير التابع.

ومن خلال قرأتنا لمؤشر DW التي كانت قيمتها 0.769069 فهو يقع في منطقة القبول وبالتالي لا يجود مشكل ارتباط ذاتي للبواقي النموذج.

- **تقدير وتحليل الاحصائي لمعادلة أثر معدل العائد على الاصول على نسبة كفاية راس المال**

تم اعتماد نموذج الانحدار الخطي البسيط لتقدير العلاقة وكانت نتائج التقدير موضوعة في الجدول ادناه :

جدول رقم (6) : تقدير اثر العائد على الأصول على نسبة كفاية راس المال.

Dependent Variable: CAK
Method: Least Squares
Date: 06/03/23 Time: 15:43
Sample: 2010 2020
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROA	1.870871	2.914323	0.641957	0.5369
C	14.66649	6.183812	2.371756	0.0418

R-squared	0.043785	Mean dependent var	18.33000
Adjusted R-squared	-0.062461	S.D. dependent var	7.663328
S.E. of regression	7.899033	Akaike info criterion	7.134324
Sum squared resid	561.5526	Schwarz criterion	7.206668
Log likelihood	-37.23878	Hannan-Quinn criter.	7.088720
F-statistic	0.412109	Durbin-Watson stat	0.531356
Prob(F-statistic)	0.536907		

المصدر:برنامج EViews10

التحليل الاحصائي لنتائج النموذج في ما يلي :

-إشارة الثابت إشارة موجبة بقيمة 14.66649 وهى تمثل قيمة نسبة رأس المال عندما تكون قيمة المتغير المستقل معدل العائد على يساوى صفر.

والعائد على الاصول موجبا 1.870871 تدل على وجود علاقة طردية بينها وبين نسبة رأس مال والقيمة الاحتمالية 0.5369 أكبر من 0.05 ليست دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

يظهر قيمة معامل الارتباط 0.04385 = R-squard ويدل ذلك على ان المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 4.37% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع .

جاءت قيمة اختبار فيشر F-statistic= 0.41109 وكان بقيمة احتمالية اختبار فيشر تساوي 0.536907اكبر من 0.05 مما تدل على أنه لاتوجد معنوية الانحدار الخطي المتعدد ولايوجد معنوية أثر المتغير المستقلة على المتغير التابع.

ومن خلال قرأتنا لمؤشر DW التي كانت قيمتها 0.531358 فهي لاتقع في منطقة القبول وبالتالي يجود مشكل ارتباط ذاتي للبواقي النموذج.

- **تقدير وتحليل الاحصائي لمعادلة أثر معدل العائد على حقوق الملكية على نسبة كفاية راس المال**

تم اعتماد نموذج الانحدار الخطي البسيط لتقدير العلاقة وكانت نتائج التقدير موضوعة في الجدول ادناه:

Dependent Variable: CAK
Method: Least Squares
Date: 06/03/23 Time: 15:44
Sample: 2010 2020
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROE	-0.110871	1.116357	-0.099315	0.9231
C	20.21250	19.11039	1.057671	0.3178

R-squared	0.001095	Mean dependent var	18.33000
Adjusted R-squared	-0.109895	S.D. dependent var	7.663328
S.E. of regression	8.073434	Akaike info criterion	7.178001
Sum squared resid	586.6231	Schwarz criterion	7.250345
Log likelihood	-37.47900	Hannan-Quinn criter.	7.132398
F-statistic	0.009864	Durbin-Watson stat	0.262899
Prob(F-statistic)	0.923065		

جدول رقم (7) : تقدير اثر معدل العائد على حقوق الملكية على نسبةكفاية راس المال.

المصدر:برنامج EViews10

التحليل الاحصائي لنتائج النموذج في ما يلي :

-إشارة الثابت إشارة موجبة بقيمة 20.21250 وهى تمثل قيمة نسبة رأس المال عندما تكون قيمة المتغير المستقلمعدل العائد على حقوق الملكية يساوى صفر.

والعائد على حقوق الملكية سالبة -0.110871 تدل على وجود علاقة عكسية بينها وبين نسبة كفاية رأس مال والقيمة الاحتمالية 0.9231 أكبر من 0.05 ليست دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05

يظهر قيمة معامل الارتباط R-squard =0.00195 ويدل ذلك على أن المتغيرالمستقليفسر ما قيمته 11.08% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع.

جاءت قيمة اختبار فيشر F-statistic= 0.009864 وكان بقيمة احتمالية اختبار فيشر تساوي 0.923065 اكبر من 0.05 مما تدل على أنهتوجد معنوية الانحدار الخطي وتوجد معنوية أثر المتغير المستقلعلى المتغير التابع.

ومن خلال قرأتنا لمؤشر DW التي كانت قيمتها 0.262899 فهي لاتقع في منطقة القبول وبالتالي يجود مشكل ارتباط ذاتي للبواقي النموذج .

المبحث الثالث: تفسير النتائج.

المطلب الأول: تفسير نتائجنسبة كفاية رأس المال.

اعتمادا على النتائج السابقة لابد أن يكون لدى بنك البركة الجزائري لجنة مستقلة لإدارة المخاطر من خلال نسبة كفاية رأس المال وقياسها بمعايير مناسبة من أثر المخاطر التي يواجهها البنك، وذلك بإنشاء لجنة رقابية دورية والحرص على تطبيق أدوات وأساليب مدروسة لقياس المخاطر، وإدارتها والعمل على الحد منها أو تخفيضها وخاصة لنسبة مخاطر السيولة.

علما أنه كلما كان البنك يتميز بقدرة إدارة مخاطره كلما أدى إلى زيادة عملائه وكسب ثقتهم مما يؤدي إلى جذب المزيد من الودائع، وهذا ما يضمن بقاءه واستمراره وزيادة أرباحه ونموه.

المطلب الثاني: تفسير نتائج مؤشرات المخاطر.

1) نسبة مخاطر السيولة

من خلال النتائج المتوصل هناك عدم وجود دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومخاطر السيولة وثابت العلاقة بينهما علاقة عكسية فلابد على بنك البركة الجزائري من وضع حلول بديلة وخطط استراتيجية لاستغلال الفائض من السيولة، وذلك بالتوسع في الاستثمارات وفتح مشروعات جديدة مرحة وبأقل مخاطر ممكنة. وسبب ارتفاع نسبة مخاطر السيولة لدى بنك البركة الجزائري راجع إلى احتفاظ البنك بقدر عالي من الموجودات النقدية من أجل حماية وتغطية نفسه من المخاطر في نمو الظروف الاستثنائية، ومواجهة الطلب على السيولة مما يفقده فرصة استثمار هذه الأموال.

وبالتالي يجب على البنك ضرورة وضع آليات أو استراتيجيات لقياس مخاطر السيولة وإدارتها والعمل على الحد منها.

2) نسبة مخاطر الاتمان

من خلال النتائج المتوصل إليهاهناك دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ومخاطر الائتمان وثابت العلاقة بينهما علاقة طردية مما يمكننا القول بأن سبب الارتفاع في نسبة مخاطر الائتمان لبنك البركة الجزائري يعود إلى التنوع في الاستثمارات. بينما يعود سبب الانخفاض في نسبة مخاطر الائتمان إلى الإدارة الجيدة التي تمنح الائتمان،

وعليه كلما كانت نسبة الائتمان أكبر يدل هذا على زيادة حجم الخدمات والاستثمارات والنشاطات التي يقدمها.

المطلب الثالث: تفسير نتائج مؤشرات العوائد.

1) العائد على الأصول

من خلال النتائج السابقة تبين أن معدل العائد على الأصول مؤشر هام في قياس صافي الدخل لكل وحدة من متوسط الأصول، ويعكس قدرة البنك على استخدام الموارد المالية لتوليد صافي الدخل، وعليه فإن ارتفاع العائد على الأصول لدى بنك البركة الجزائري يعكس على العموم المستوى والأداء الجيد في كفاءة التحكم في التكاليف والانخفاض في الأصول مما يجعل البنك قادر على إدارة أصوله وتوظيفها بشكل جيد.

2) العائد على حقوق الملكية

من خلال النتائج المتوصل إليها هناك علاقة عكسية بين معدل العائد على حقوق الملكية ونسبة كفاية رأس المال مع وجود دلالة إحصائية بينهما، وهذا راجع إلى آليات التمويل المعتمدة ببنك البركة الجزائري ومستويات العائد والمخاطرة به.

خلاصة الفصل

لقد تم التطرق خلال هذا الفصل بالتعريف ببنك البركة الجزائري وأهم المراحل التي تم المرور بها من بداية نشأته إلى يومنا هذا، وأهم الخدمات التي يقدمها مع ذكر أهدافه وكذلك قمنابدراسة قياسية على متغيرات الدراسة الخاصة بالبنك باستخدام برنامجEViews10للفترة الممتدة من 2010 إلى 2020. ومن خلال هذه الدراسة استخلصنا مجموعة من النتائج نذكر منها:

- كلما كانت قدرة البنك على إدارة مخاطره جيدة كلما كانت أرباحه تتزايد.
- كلما زاد الاستثمار في بنك البركة الجزائري كلما زادت نسبة مخاطر الائتمان والعكس.
- الخطر الأكبر والأهم الذي يتعرض له بنك البركة هو مخاطر السيولة.

خاتمة

الخاتمة

لقد تمت خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتمثلة في كيفية إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية باستخدام مؤشر كفاية رأس المال وعلاقته بمتغيرات الدراسة وكمثال عن ذلك تمت الدراسة على مستوى بنك البركة الجزائري كدراسة حالة وقد تمت الدراسة خلال فصلين حيث عالج الفصل الأول الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم العامة للبنوك الإسلامية من خلال ذكر التعاريف الخاصة بها وأهدافها وخصائصها وإجراءات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية ومدى تطبيق معايير لجنة بازل.

أما فيما يخص الفصل الثاني فقد تمت محاولة إسقاط الجانب المفاهيمي على الواقع العملي وقد تم ذلك من خلال التعريف ببنك البركة الجزائري والهيكل التنظيمي له وكذلك أهدافه والطريقة المتبعة في الدراسة التطبيقية والتي تمت بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنك من 2010 إلى 2020 لتحليل هذه النتائج وتم التوصل إلى ما يلي:

- وجود علاقة عكسية بين نسبة كفاية رأس المال ومخاطر السيولة مما يدل على عدم وجود دلالة إحصائية بينهما.
- وجود علاقة طردية بين نسبة كفاية رأس المال ومخاطر الائتمان مما يدل على وجود دلالة إحصائية بينهما.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تتعرض البنوك الإسلامية إلى العديد من المخاطر وهي: مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق...إلخ.وتم اثبات صحتها في الفصل الأول من الدراسة.

الفرضية الثانية: إن وجود مخاطر تتفرد بها البنوك الإسلامية ألا وهي مخاطر السيولة حيث أنه لا توجد دلالة إحصائية وكانت العلاقة بينها وبين نسبة كفاية رأس المال عكسية وهذا يدل على عدم قدرة بنك البركة الجزائري على التحكم واحتواء مخاطر السيولة وهذا يعود لطبيعة وخصوصية عمل البنك الإسلامي ولجوءه إلى الاحتفاظ بالسيولة لمواجهة أي مخاطر في المستقبل (وهذا ما يؤدي إلى زيادة المخاطر) ولابد من نفي هذه الفرضية.

أما فيما يخص مخاطر الائتمان وجود دلالة إحصائية وعلاقة طردية بين نسبة كفاية رأس المال ومخاطر الائتمان وهذا يعني قدرة بنك البركة الجزائري على احتواء مخاطر الائتمان والسيطرة عليها وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

❖ **نتائج الدراسة**

- ✓ بنك البركة الجزائرياًكثر عرضةً للمخاطر ومن أهمها مخاطر السيولة.
- ✓ الاستراتيجية العامة المتبعة من قبل البنك لمواجهة المخاطر تعتبر استراتيجية جيدة.
- ✓ وجود علامة عكسية بين مخاطر السيولة ونسبة كفاية رأس المال.
- ✓ وجود دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ونسبةكفاية رأس المال مما يعزز من قدرة البنك على احتواء هذه المخاطر.
- ✓ تعتبر نسبة كفاية رأس المال من العوامل الرئيسية لقياس فعالية البنك لإدارة مخاطره.

➢ **التوصيات**

- يبقى مشكل السيولة من المسائل الأكثر إرهاقا في البنوك الإسلامية مما يتطلب منها ضرورة الانفتاح أكثر على السوق المالي بما يسمح للبنك من توفير السيولة وإيجاد بدائل للاستثمار أمواله.
- يجب أن تسعى البنوك الإسلامية إلى وضع نظام رقابة داخليه فعال على مستوى البنك وتطوير أساليب الرقابة البنكية.
- ضرورة تكوين العنصر البشري وتثقيفه على تسير البنوك وإدارة المخاطر مما يسمح له في المستقبل من التنبؤ بالمخاطر والتقليل منخطورتها.

❖ **أفاق الدراسة**

إن أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية ألا وهي مخاطر السيولة حيث يبقى السؤال مطروحا: كيف يتم إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**
- **الكتب:**

1. أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية (دراسة تحليلية –تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية)، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.
2. الأخضر القليلي وحمزة غربي، إدارة مخاطر في بنوك إسلامية، ملتقى أسس وقواعد نظرية مالية إسلامية، مسيلة، سنة 2012.
3. حربي محمد العريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية الطبعة الأولى دار وائل للنشر عمان– الأردن، 2010.
4. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2000.
5. شهاب أحمد سعيد لعزيزي، إدارة البنوك الإسلامية، عمان، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2012.
6. صادق رشيد السمري، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار البازوري، الأردن،2013 .
7. عادل عبد الفضيل، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر–2007.
8. عبد الحميد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية،(البنك الإسلامي للتنمية) جدة، المغرب، الطبعة الأولى، 2004 .
9. عبد الله بن عبد الحق الحسين الطريقي، الإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك سعود، مؤسسة الجريبي للنشر والتوزيع، سنة2009.
10. محمد الطاهر قادري، المصاريف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسين للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،2014،
11. محمد داود عثمان، وتحليل الائتمان ومخاطره، دار الفكر ناشرون وموزعون ، عمان، الأردن2013 .
12. محمود حسين صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل للنشر عمان– الأردن، 2001.
13. ناصر سليمان، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية في ظل التغيرات الدولية الحديثة، مكتبة الرياض، الطبعة الأولى، الدار البيضاء،الجزائر، 2006.

- **المجلات:**

1. بريكي عبلة، فرج شعبان، إدارة مخاطر في بنوك إسلامية، مجلة أكاديمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية، البويرة، عدد39، سنة 2008.
2. بلعيد عبد الله وآخرون، مخاطر تطبيقات المضاربة في البنوك الإسلامية وطرق إدارتها، مجلة البيرة، عدد1 سنة 2018 .
3. حنان محمد المعيرفي ومحمد رضوان عبد العزيز، إدارة المخاطر في المصاريف الإسلامية، مجلة الرسالة رقم 2600-8394 الصادرة سنة 2017.
4. سليمان ناصر، البنوك الاسلامية واتفاقية بازل 3 المزايا والتحديات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد العشرون، عمان، الأردن، مارس 2012.
5. العراف فائزة، مدخل حديثةوإدارة مخاطر تشغيلية، مجلة علوم اقتصادية وتسيير والعلوم تجارية، جامعة ميلة،عدد7، سنة 2008 .
6. مسعودي عبد الباسط عبد الصمد، أساليب قياس المخاطر التقليدية في البنوك الإسلامية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، الأغواط العدد1، 2020.

- **المذكرات والأطروحات:**

1. دربي نور الدين، المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية – دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة في تمويل السكن، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير اقتصاد نقدي وبنكي. جامعة عين تموشنت،سنة 2021-2022
2. دربي نور الدين، المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية – دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة في تمويل السكن، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير اقتصاد نقدي وبنكي. جامعة عين تموشنت،سنة 2021-2022 .
3. شيخ محمد زكرياء "عمليات الائتمان والمخاطر البنكية(دراسة مقارنة)" أطروحة دكتوراه في العلوم في القانون الخاص.فرع قانون الأعمال المقارن، جامعة وهران2، محمد بن أحم، كلية الحقوق والعلوم السياسي، 2016-2017.
4. مختار مصطفى، م مخاطر تمويل في مصاريف إسلامية، مذكرة ماجستير في علوم إقتصادية جامعة يوسف بن خدة، سنة 2008-2009.

5. مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصارف الإسلامية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير-جامعة مصر الدولية، مصر، 2006-2008 .
6. ميرفت علي أبوكامل: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفق لمعمار بازل2، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،غزة2007.

- **محاضـــــرات:**

1. برنامج المستخدم
2. تطبيق على برنامج EViews10
3. عزيروراشدة- محاضرة. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابن خلدون- تيارت

- **القوانين:**

1. القانون الأساسي لبنك البركة الجزائري.

المواقع الإلكترونية:

1. موقع بنك البركة الجزائري https://www.albaraka.bank.com
2. https://elearn.univ-oran1dz

ملخص

إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية
Risk Managements in Islamic Banks

Submitted : BOUCHANE ABDELKADER
DAHMANI ALI

DOCTOR : BOUSSAID MOHAMMED ABDELKARIM

ملخص الدراسة :

تستهدف الدراسة التعرف على المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية وتحديد مجموعة من الأساليب التي يمكن للبنك الإسلامي استعمالها لإدارة المخاطر، وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تتعرض لمستوى أعلى من المخاطر وتواجه البنوك الإسلامية إشكالية عدم توافق الكثير من الأساليب والتدابير الوقائية من المخاطر مع الشريعة الإسلامية كونها مخصصة للبنوك التقليدية.

ومن بين البنوك الإسلامية نذكر بنك البركة الجزائري لعدم قدرته على احتواء مخاطر السيولة وقدرته على السيطرة على مخاطر الائتمان والعائد على الأصول، كما استطاع بنك البركة الجزائري أن يقدم البديل الشرعي لفئة كبيرة من المجتمع الجزائري من الذين يجدون حرجا شرعيا في التعامل مع البنوك التقليدية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية:البنوك إسلامية–إدارة المخاطر–مؤشرات المخاطر – مؤشرات العائد–بنك البركة الجزائري.

ABSTRACT

The study aims to identify the risks facing Islamic banks and identify a set of methods that the Islamic bank can use to manage risks, for conventional banks.

Among the Islamic banks, we mention the Algerian Al Baraka Bank for its inability to contain liquidity risks and its ability to control credit risks and the return on assets, and the Algerian Al Baraka Bank was able to provide a legitimate alternative to a large group of Algerian society who find legitimate embarrassment in dealing with Algerian traditional banks.

Keywords: Islamic banks - risk management - risk indicators - return indicators- Al Baraka Bank Algeria.